

كتاب السبق والرَّمي

المسابقة جائزة بالسنة والإجماع . أمَّا السنة ، فرَوَى ابنُ عمرَ ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ سابق بين الخيل المضمرة^(١) من الحفيا إلى ثنية الوداع ، وبين التي لم تضمّر من ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق . متفق عليه^(٢) . قال موسى بن عُقبة : من الحفيا إلى ثنية الوداع ستة أميال أو سبعة أميال . وقال سفيان : من الثنية إلى مسجد بنى زريق ميل أو نحوه . وأجمع المسلمون على جواز المسابقة في الجملة . والمسابقة على ضربين : مسابقة بغير عوض ، ومسابقة بعوض . فأما المسابقة بغير عوض ، فتجوز مطلقاً من غير تقييد بشيء معين ، كالمسابقة على الأقدام ، والسُّفن ، والطُيور ، والبغال ، والحُمُر^(٣) ، والفيلة ، والمزاريق^(٤) ، والمصارعة^(٥) ، ورفع الحجر ، يُعرف^(٦) الأشد ، وغير هذا ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) المضمرة : التي قلل علفها ، وأدخلت بيتا كنيها ، وجُلَّت فيه لتعرق ويجف عرقها ، فيخف لحمها وتقوى على الجرى .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب هل يقال : مسجد بنى فلان ؟ من كتاب الصلاة ، وفي : باب إضمار الخيل للسبق ، ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما ذكر النَّبِيُّ ﷺ وحضُّ على اتفاق أهل العلم ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ، ١١٤/١ ، ٣٨/٤ ، ١٢٩/٩ . ومسلم ، في : باب المسابقة بين الخيل وتضميرها ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩١/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٨٩/٧ ، ١٩٠ . والتسائي ، في : باب غاية السبق للتي لم تضمّر ، وباب إضمار الخيل للسبق ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٨٧/٦ ، ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢ . والدارمي ، في : باب في السبق ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢١٢/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها ... ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ .

(٣) في م : « والحُمير » .

(٤) المزاريق : الرماح القصيرة .

(٥) في م : « وتجاوز المصارعة » .

(٦) في ب : « ليعلم » .

كان في سَفَرٍ مع عائِشَةَ ، فسَابَقَتْهُ على رِجْلِها ، فسَبَقَتْهُ ، قالت : فلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ ، سابَقَتْهُ ، فسَبَقَنِي ، فقال : « هَذِهِ يَتِلَكَ » . رواه أبو داود^(٧) . وسابَقَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ رجُلًا من الْأَنْصَارِ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ في يَوْمِ ذِي قَرْدٍ^(٨) . وصَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ رُكَّانَةً ، فَصَرَّعَهُ . رواه التِّرْمِذِيُّ^(٩) . ومَرَّ بِقَوْمٍ يَرْبِعُونَ حَجَرًا - يَعْنِي يَرْفَعُونَهُ لِيَعْرِفُوا الْأَشَدَّ مِنْهُمْ - فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ^(١٠) . وسائِرُ الْمُسَابَقَةِ يُقَاسُ على هَذَا . وأما الْمُسَابَقَةُ بِعَوْضٍ ، فلا تَجُوزُ إِلَّا بَيْنَ الْخَيْلِ ، وَالْإِبِلِ ، وَالرَّمْيِ ؛ لما سَنَدُكُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَانْتَحَصَّتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِتَجْوِيزِ الْعَوْضِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ آلَاتِ الْحَرْبِ الْمَأْمُورِ بِتَعَلُّمِهَا ، وَإِحْكَامِهَا ، وَالتَّفَوُّقِ فِيهَا ، وَفِي الْمُسَابَقَةِ بِهَا مَعَ الْعَوْضِ مِبَالَعَةٌ فِي الاجْتِهَادِ فِي النِّهَايَةِ لَهَا ، وَالْإِحْكَامِ لَهَا ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْأَمْرِ بِهَا ، وَالتَّرَغِيبِ فِي فِعْلِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾^(١١) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ »^(١٢) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ »^(١٣) عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا رَامِيًا ، وَكَانَ عُقْبَةُ بْنُ

(٧) في : باب في السبق على الرجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٨/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٤/٦ .

(٨) ذو قرد : ماء نحو يوم من المدينة ، مما يلي بلاد غطفان .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب غزوة ذي قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٤٣٩/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٣/٤ .

(٩) في : باب العمام على القلائس ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٧٨/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٦/٢ .

(١٠) ذكره أبو عبيد ، في غريب الحديث ١٥/١ ، ١٦ .

(١١) سورة الأنفال ٦٠ .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب فضل الرمي والحث عليه ، ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٢٢/٣ . وأبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٣/٢ . والترمذي ، في : باب سورة الأنفال ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢١٤/١١ . وابن ماجه ، في : باب الرمي في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٠/٢ . والدارمي ، في : باب في فضل الرمي ... ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٧/٤ .

(١٣) في : باب ما جاء في الرمي وفضله ، من كتاب الجهاد . السنن ١٧١/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرمي ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٢/٢ ، ١٣ . والترمذي ، في : باب ما =

عامر الجهنني يمر بي فيقول : يا خالد ، اخرج بنا ترمي . فلما كان ذات^(١٤) يوم ، أبطأت عنه ، فقال : هلم أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله يَدْخُلُ بالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ ؛ صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ^(١٥) الْخَيْرَ ، وَالرَّامِيَ بِهِ ، وَمُنْبِلُهُ ، أَرْمُوا وَارْكَبُوا ، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا ، وَلَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ إِلَّا ثَلَاثٌ ؛ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ ، وَمَلَاعِبَتُهُ أَهْلَهُ ، وَرَمِيَهُ / بِقَوْسِهِ وَبَيْلِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ ، رَغْبَةً عَنْهُ ، فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَّهَا » . وعن مُجَاهِدٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ مِنْ لَهْوِكُمْ إِلَّا الرَّهَانُ وَالنُّضَالُ »^(١٦) . قال الْأَزْهَرِيُّ : النُّضَالُ فِي الرَّمْيِ ، وَالرَّهَانُ فِي الْخَيْلِ ، وَالسَّبَاقُ فِيهِمَا . قال مُجَاهِدٌ : وَرَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ شَتْدٍ بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ ، إِذَا أَصَابَ خَصْلَةً قَالَ : أَنَابَهَا ، أَنَابَهَا^(١٧) . وعن حُذَيْفَةَ مِثْلُهُ .

١٧٧٤ - مسألة ؛ قال : (والسَّبْقُ فِي النَّصْلِ وَالْحَافِرِ وَالْخُفِّ لَا غَيْرُ)

السَّبْقُ بِسُكُونِ الْبَاءِ ، وَالسَّبْقُ^(١) بِفَتْحِهَا : الْجُعْلُ الْمُخْرَجُ فِي الْمُسَابَقَةِ . والمرادُ بِالنَّصْلِ هَهُنَا السَّهْمُ ذُو النَّصْلِ ، وبالحافر الفرس ، وبالحُفِّ البعير ، عَبَّرَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِجُزْءٍ مِنْهُ يَخْتَصُّ بِهِ . ومرادُ الْخَرَقِيِّ أَنَّ الْمُسَابَقَةَ بَعْوَضٌ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ . وبهذا قال الْأَزْهَرِيُّ ، وَمَالِكٌ . وقال أهلُ الْعِرَاقِ : يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ ، وَالْمُصَارَعَةِ ؛ لَوُرُودِ الْأَثَرِ فِيهِمَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ عَائِشَةَ^(٢) ، وَصَارَعَ رُكَاةَ^(٣) .

= جاء في فضل الرمي في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٣٥/٧ ، ١٣٦ . والنسائي ، في : باب ثواب من رمى بسهم ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب تأديب الرجل فرسه ، من كتاب الخيل . المجتبى ٢٤/٦ ، ١٨٥ . وابن ماجه ، في : باب الرمي ، في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٠/٢ . والدارمي ، في : باب في فضل الرمي والأمر به ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ .

(١٤) لم يرد في : الأصل .

(١٥) في ب ، م : « صنعه » .

(١٦) أخرجه سعيد بن منصور ، في الباب السابق . السنن ١٧٢/٢ .

(١٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : الباب السابق . السنن ١٧٣/٢ .

(١) في ب : « السابقة » . وفي م : « المسابقة » .

(٢) تقدم التخريج في الصفحة السابقة .

ولأصحاب الشافعي وجهان ، كالمذهبيين . وهم في المسابقة في الطيور والسفن وجهان ، بناءً على الوجهين في المسابقة على الأقدام والمصارعة . ولنا ، ما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ ، أَوْ خُفٍّ ، أَوْ حَافِرٍ » . رواه أبو داود^(٣) . فنفي السبق في غير هذه الثلاثة . ويحتمل أن يراد به نفى الجعل ، أي لا يجوز الجعل إلا في هذه الثلاثة . ويحتمل أن يراد به نفى المسابقة بعوض ، فإنه يتعين حمل الخبر على أحد الأمرين ، للإجماع على جواز المسابقة بغير عوض في غير^(٤) هذه الثلاثة ، وعلى كل تقدير فالحديث حجة لنا . ولأن غير هذه الثلاثة لا يحتاج إليها في الجهاد^(٥) ، كالحاجة إليها ، فلم تجز المسابقة عليها بعوض ، كالرمي بالحجارة ورفعها . إذا ثبت هذا ، فالمراد بالنصل السهام من الثناب والنبل دون غيرها^(٦) ، والحافر الخيل وحدها ، والخف الإبل وحدها . وقال أصحاب الشافعي : تجوز المسابقة بكل ماله نصل من المزاويق ، وفي^(٧) الرمح والسيف^(٨) وجهان ، وفي الفيل والبغال والحمير وجهان ؛ لأن للمزاويق والرمح / والسيوف نصلاً ، وللفيلة^(٩) خف ، وللبغال والحمير حوافر ، ١٥٦/١٠ فتدخل في عموم الخبر . ولنا ، أن هذه الحيوانات المختلفة فيها لا تصلح للكر والفر ، ولا يقاتل عليها ، ولا يستهم لها ، والفيل لا يقاتل عليه أهل الإسلام ، والرمح والسيوف لا يرمى بها ، فلم تجز المسابقة عليها ، كالبقر والفراس^(٩) ، والخبر ليس بعام فيما تجوز المسابقة

(٣) في : باب في السبق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٨/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرهان والسبق ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٩٢/٧ . والنسائي ، في : باب السبق ، من كتاب الخيل . المجتبى ١٨٨/٦ . وابن ماجه ، في : باب السبق والرهان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/٢ ، ٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٤٧٤ .

(٤) سقط من : م .

(٥) في الأصل : « غيرها » .

(٦) في م : « غيرها » .

(٧-٧) في ب : « الرماح والسيوف » .

(٨) في الأصل ، أ : « وللفيل » .

(٩) التراس : جمع الترس .

به ؛ لأنه نكرة في إثبات ، وإنما هو عام في نفى ما لا تجوز المسابقة به^(١٠) ؛ لكونه نكرة في سياق النفي ، ثم لو كان عاماً ، لحمل على ما عهدت المسابقة عليه ، وورد^(١١) الشرع بالحث على تعلمه ، وهو ما ذكرناه .

١٧٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أَرَادَا أَنْ يَسْتَبِقَا ، أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْآخَرَ ، فَإِنْ سَبَقَ مَنْ أَخْرَجَ ، أَخْرَزَ سَبْقَهُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمَسْبُوقِ شَيْئًا ، وَإِنْ سَبَقَ مَنْ لَمْ يُخْرِجْ ، أَخْرَزَ سَبْقَ صَاحِبِهِ)

وجملته أن المسابقة إذا كانت بين اثنين أو حزبين ، لم تخل إما أن يكون العوض منهما ، أو من غيرهما ،^(١) (فإن كان من غيرهما^(٢) نظرت ، فإن كان من الإمام جاز ، سواء كان من ماله ، أو من بيت المال ؛ لأن في ذلك مصلحة وحثاً على تعلم الجهاد ، ونفعاً للمسلمين . وإن كان من^(٣) غير إمام ، جاز له بذل العوض من ماله . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال مالك : لا يجوز بذل العوض من غير الإمام ؛ لأن هذا مما يحتاج إليه للجهاد ، فاختص به الإمام ، كتولية^(٤) الولايات وتأمير الأمراء . ولنا ، أنه بذل لماله فيما فيه مصلحة وقربة ، فجاز ، كما لو اشترى به خيلاً وسلاحاً . فأما إن كان منهما ، اشترط كون الجعل من أحدهما دون الآخر ، فيقول : إن سبقتنى فلك عشرة ، وإن سبقتك فلا شيء عليك . فهذا جائز . وحكى عن مالك ، أنه لا يجوز ؛ لأنه قمار . ولنا ، أن أحدهما يختص بالسبق ، فجاز ، كما لو أخرجه الإمام . ولا يصح ما ذكره ؛ لأن القمار أن^(٥) لا يخلو كل واحد منهما من أن يغنم أو يغرم ، وههنا لا خطر على أحدهما ، فلا يكون قماراً ، فإذا سبق المخرج أخرز سبقه ، ولا شيء له على صاحبه ، وإن سبق الآخر أخذ^(٥)

(١٠) في م زيادة : « بعوض » .

(١١) في الأصل : « وورود » .

(١-١) سقط من : م . نقل نظر .

(٢) سقط من : الأصل ، م .

(٣) في ا ، ب ، م : « لتولية » .

(٤) لم ترد في : الأصل .

(٥) في ب : « أخرز » .

سَبَقَ الْمُخْرِجَ فَمَلَكَهُ ، وَكَانَ كَسَائِرِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ فِي الْجَعَالَةِ ، فَيُمْلِكُ فِيهَا ، كَالْعِوَضِ الْمَجْعُولِ^(٦) فِي رَدِّ الضَّالَّةِ وَالْآبِقِ . وَإِنْ كَانَ الْعِوَضُ فِي الذِّمَّةِ / ، فَهُوَ دَيْنٌ ١٥٦/١٠ ظ يُقْضَى بِهِ عَلَيْهِ ، وَيُجْبَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَإِنْ أَفْلَسَ ، ضَرَبَ بِهِ مَعَ الْغُرَمَاءِ .

فصل : وَالْمُسَابَقَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : هُوَ لَازِمٌ إِنْ كَانَ الْعِوَضُ مِنْهُمَا ، وَجَائِزٌ إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي اخْتِمَالًا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ الْعِوَضُ وَالْمُعَوَّضُ مَعْلُومَيْنِ ، فَكَانَ لَازِمًا ، كَالْإِجَارَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى مَا لَا تَتَحَقَّقُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، فَكَانَ جَائِزًا ، كَرَدِّ الْآبِقِ ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْإِصَابَةِ ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَتِهِ ، وَبِهَذَا فَارَقَ الْإِجَارَةَ . فَعَلَى هَذَا ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْفَسْخُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْمُسَابَقَةِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا الزِّيَادَةَ فِيهَا أَوِ النُّقْصَانَ مِنْهَا^(٧) ،^(٨) لَمْ يَلْزِمِ الْآخَرَ إِجَابَتُهُ^(٩) ، فَأَمَّا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْمُسَابَقَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَظْهَرَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ ، جَازَ الْفَسْخُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ ظَهَرَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلٌ^(٩) عَلَى الْآخَرِ^(٩) ، مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ بِفَرَسِهِ فِي بَعْضِ الْمُسَابَقَةِ ، أَوْ يُصِيبَ بِسِهَامِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ ، فَلِلْفَاضِلِ الْفَسْخُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَفْضُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ لَفَاتَ غَرَضُ الْمُسَابَقَةِ ، لِأَنَّهُ مَتَى بَانَ لَهُ سَبْقُ صَاحِبِهِ لَهُ فَسَخَهَا ، وَتَرَكَ الْمُسَابَقَةَ ، فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِذَا قُلْنَا : الْعَقْدُ جَائِزٌ . فَفِي جَوَازِ الْفَسْخِ مِنَ الْمَفْضُولِ وَجْهَانِ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْعِوَضُ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فِي عَقْدٍ ، فَكَانَ مَعْلُومًا ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، وَيَكُونُ مَعْلُومًا بِالْمُشَاهَدَةِ ، أَوْ بِالْقَدْرِ وَالصِّفَةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا وَمُؤَجَّلًا ، كَالْعِوَضِ فِي الْبَيْعِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ حَالًا وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلًا ، فَلَوْ قَالَ : إِنْ تَضَلَّتْنِي فَلَكَ دِينَارٌ حَالٌ ، وَقَفِيزٌ حِنْطَةٌ بَعْدَ شَهْرٍ . جَازٌ ، وَصَحَّ

(٦) فِي م : « الْمَجْهُول » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٨-٨) فِي ب : « لَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ إِجْبَارُهُ » .

(٩-٩) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

النِّضَالُ ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا وَمُوجَّلاً ، جَازَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ حَالًا وَبَعْضُهُ مُوجَّلاً ، كَالثَّمَنِ ، غَيْرَ أَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَى صِفَةِ الْحِنْطَةِ بِمَا تَصِيرُ بِهِ مَعْلُومَةً .

فصل : فَإِنْ شَرَطَ أَنْ يُطْعِمَ السَّبْقَ أَصْحَابَهُ ، فَالشَّرْطُ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَلَى ^(١٠)

عَمَلٍ ، فَلَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُ الْعَامِلِ ، كَالْعَوَضِ فِي رَدِّ الْآبِقِ ، وَلَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَفْسُدُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ لَا تَقِفُ صِحَّتُهُ عَلَى تَسْمِيَةِ بَدَلٍ ، / فَلَمْ

و ١٥٧/١٠

يَفْسُدَ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ، كَالنِّكَاحِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الشُّرُوطَ الْفَاسِدَةَ فِي الْمُسَابَقَةِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُخْلُ بِشَرْطٍ ^(١١) صِحَّةَ الْعَقْدِ ، نَحْوُ أَنْ يَعُودَ إِلَى جِهَالِيَةِ الْعَوَضِ ، أَوِ الْمَسَافَةِ ، وَنَحْوَهُمَا ، فَيَفْسُدُ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ مَعَ فَوَاتِ شَرْطِهِ .

وَالثَّانِي ، مَا لَا يُخْلُ بِشَرْطٍ ^(١٢) الْعَقْدِ ، نَحْوُ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يُطْعِمَ السَّبْقَ أَصْحَابَهُ أَوْ غَيْرَهُمْ ، أَوْ يَشْتَرِطَ ^(١٣) أَنَّهُ إِذَا نَضَلَ لَا يَرْمِي أَبَدًا ، أَوْ لَا يَرْمِي شَهْرًا ، أَوْ شَرَطَا أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فُسْخَ الْعَقْدِ مَتَى شَاءَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَهَذِهِ شُرُوطٌ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا ، وَفِي الْعَقْدِ الْمُقْتَرَنِ بِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، صِحَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ تَمَّ بِأَرْكَانِهِ وَشُرُوطِهِ ، فَإِذَا حُذِفَ الزَّائِدُ الْفَاسِدُ ، بَقِيَ الْعَقْدُ صَحِيحًا . وَالثَّانِي ، يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْعَوَضِ لِهَذَا الْغَرَضِ ، فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ غَرَضُهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعَوَضُ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ فَسَدَتْ الْمُسَابَقَةُ ، فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ الْمُخْرِجَ ، أَمْسَكَ سَبْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْآخَرَ ، فَلَهُ أَجْرُ عَمَلِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بِعَوَضٍ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ ، فَاسْتَحَقَّ أَجْرَ الْمِثْلِ ، كَالْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

فصل : وَإِذَا كَانَ الْمُخْرِجُ غَيْرَ الْمُتَسَابِقَيْنِ ، فَقَالَ لِهَمَا أَوْ لِمَجَاعَةٍ : أَيُّكُمْ سَبَقَ فَلَهُ

عَشْرَةٌ . جَازَ ؛ لِأَنَّ ^(١٣) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(١٤) يَطْلُبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا ، فَأَيُّهُمْ سَبَقَ ، اسْتَحَقَّ الْعَشْرَةَ ، وَإِنْ جَاءُوا جَمِيعًا ، فَلَا شَيْءَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَابِقَ فِيهِمْ . وَإِنْ قَالَ لاثْنَيْنِ : أَيُّكُمَا سَبَقَ فَلَهُ عَشْرَةٌ ، وَأَيُّكُمَا صَلَّى فَلَهُ عَشْرَةٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي طَلْبِ السَّبْقِ ، فَلَا يَخْرِصُ عَلَيْهِ ، لَعَدَمِ فَائِدَتِهِ فِيهِ . وَإِنْ قَالَ : وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ

(١٠) فِي ب : « عَنْ » .

(١١) فِي ب : « شَرْطُهُ » .

(١٢) فِي ب ، م : « يَشْتَرِطُ » .

(١٣-١٣) فِي م : « كَلَامُهُمْ » .

واحد يطلب السبق لفائدته فيه بزيادة الجعل . وإن كانوا أكثر من اثنين ، فقال : مَنْ سَبَقَ
 فله عشرة ، وَمَنْ صَلَّى فله كذلك . صَحَّ ؛ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَطْلُبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا أَوْ
 مُصَلِّيًا ، وَالْمُصَلِّي هُوَ الثَّانِي ؛ لَأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ صَلَاةِ الْآخِرِ ، وَالصَّلَاةُ : هُمَا الْعَظْمَانِ
 النَّاتِمَانِ^(١٤) مِنْ جَانِبَيْ الذَّنْبِ . وَفِي الْأَثَرِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : سَبَقَ أَبُو
 بَكْرٍ ، وَصَلَّى عُمَرُ ، وَخَبَطْتُنَا فِتْنَةً^(١٥) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١٦) :

إِنْ تُبْتَدِرْ غَايَةَ يَوْمًا لِمَكْرُمَةٍ تَلَقَّ السَّوَابِقَ مِنَّا وَالْمُصَلِّينَا

فَإِنْ قَالَ : لِلْمُجَلِّي - وَهُوَ الْأَوَّلُ - مِائَةٌ ، وَلِلْمُصَلِّي - وَهُوَ الثَّانِي - تِسْعُونَ ، وَلِلثَّانِي -
 وَهُوَ الثَّلَاثُ - ثَمَانُونَ ، وَلِلنَّازِعِ - وَهُوَ الرَّابِعُ - سَبْعُونَ ، وَلِلْمُرْتَاحِ - وَهُوَ الْخَامِسُ - سِتُّونَ ،
 وَلِلْحَظِيٍّ - وَهُوَ السَّادِسُ - خَمْسُونَ ، وَلِلْعَاطِفِ - وَهُوَ السَّابِعُ - / أَرْبَعُونَ ، وَلِلْمُؤْمِلِ - وَهُوَ
 الثَّامِنُ - ثَلَاثُونَ ، وَلِلطَّيْمِ - وَهُوَ التَّاسِعُ - عِشْرُونَ ، وَلِلسَّكِّيتِ - وَهُوَ الْعَاشِرُ - عَشْرَةٌ ،
 وَلِلْفُسْكَالِ - وَهُوَ الْآخِرُ - خَمْسَةٌ . صَحَّ ؛ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَطْلُبُ السَّبْقَ ، فَإِذَا فَاتَهُ طَلَبَ مَا
 يَلِي السَّابِقَ ، وَالْفُسْكَالُ اسْمٌ لِلْآخِرِ ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي غَيْرِ الْمُسَابَقَةِ بِالْخَيْلِ تَجَوُّزًا ،
 كَمَا رَوَى أَنَّ أَسْمَاءَ ابْنَةَ عُمَيْسٍ ، كَانَتْ تَزَوَّجَتْ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ
 وَمُحَمَّدًا وَعَوْنًا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، فَوَلَدَتْ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا عَلِيُّ
 بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَتْ لَهُ : إِنَّ ثَلَاثَةً أَنْتَ آخِرُهُمْ لِأَخْيَارٍ . فَقَالَ لَوْلَاهَا : فَسَكَلْتَنِي
 أُمُّكُمْ . وَإِنْ جَعَلَ لِلْمُصَلِّي أَكْثَرَ مِنَ السَّابِقِ ، أَوْ مِثْلَهُ ، أَوْ جَعَلَ لِلثَّانِي أَكْثَرَ مِنَ الْمُصَلِّي
 أَوْ مِثْلَهُ ، أَوْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْمُصَلِّي شَيْئًا . لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى أَنْ لَا يَقْصِدَ السَّبْقَ ، بَلْ
 يَقْصِدُ التَّأَخَّرَ ، فَيَفُوتُ الْمَقْصُودُ .

فصل : إِذَا قَالَ لِعَشْرَةٍ : مَنْ سَبَقَ مِنْكُمْ فَلَهُ عَشْرَةٌ . صَحَّ . فَإِنْ جَاءُوا مَعًا ، فَلَا شَيْءَ
 لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الْجُعْلُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ . وَإِنْ سَبَقَهُمْ وَاحِدٌ ، فَلَهُ

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م : « عشواء » .

وعزاه صاحب الكنز إلى الإمام أحمد ، والحاكم ، والطبراني في الأوسط ، والخطيب البغدادي في التاريخ . كنز العمال

٢٧١/١١ ، ٩/١٣ .

(١٦) البيت لبشامة بن النذير . الحماسة ٧٨/١ .

العشرة ؛ لوجود الشرط فيه . وإن سبق اثنان ، فلهما العشرة . وإن سبق تسعة ، وتأخر واحد ، فالعشرة للتسعة ؛ لأن الشرط وجد فيهم ، فكان الجعل بينهم ، كما لو قال : مَنْ رَدَّ عَبْدِي الْآبِقُ فَلَهُ عَشْرَةٌ . فردّه تسعة . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّابِقِينَ عَشْرَةٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَابِقٌ ، فَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِكَمَالِهِ ، كما لو قال : مَنْ رَدَّ عَبْدًا لِي فَلَهُ عَشْرَةٌ . فردَّ كُلَّ وَاحِدٍ عَبْدًا . وفارق ما لو قال : مَنْ رَدَّ عَبْدِي . فردّه تسعة ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهُ ، إِنَّمَا رَدَّهُ حَصَلَ مِنَ الْكُلِّ . ويصيرُ هذا كما لو قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . فَإِنْ قَتَلَ كُلَّ وَاحِدٍ وَاحِدًا ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ سَلْبُ قَتِيلِهِ كَامِلًا ، وَإِنْ قَتَلَ الْجَمَاعَةَ وَاحِدًا ، فَلْجَمِيعِهِمْ سَلْبُ وَاحِدٍ . وههنا كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ سَبَقٌ مُفْرَدٌ ، فَكَانَ لَهُ الْجُعْلُ كَامِلًا . فعلى هذا ، لو قال : مَنْ سَبَقَ فَلَهُ عَشْرَةٌ ، وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ ، فَسَبَقَ خَمْسَةٌ ، وَصَلَّى خَمْسَةٌ ، فعلى الأول من الوجهين ، للسابقين عشرة ، لكل واحد منهم درهمان ، وللمُصَلِّين خمسة ، لكل واحد منهم درهم . وعلى الوجه الثاني ، لكل واحد من السابقين عشرة ، فيكون لهم خمسون ، ولكل واحد من المُصَلِّين خمسة ، فيكون لهم خمسة وعشرون . / وَمَنْ قَالَ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، اخْتَمَلَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ لَا يَصِحَّ الْعَقْدُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَسَبِقَ تِسْعَةٌ ، فَيَكُونَ لَهُمْ عَشْرَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ دِرْهَمٌ وَتُسَعُّ ، وَيُصَلِّي وَاحِدٌ ، فَيَكُونَ لَهُ خَمْسَةٌ ، فَيَصِيرُ لِلْمُصَلِّي مِنَ الْجُعْلِ فَوْقَ مَا لِلسَّابِقِ ، فَيَقُوتَ الْمَقْصُودُ .

١٧٧٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أُخْرِجَا ^(١) جَمِيعًا ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يُكَافِيُ فَرَسَهُ ^(٢) فَرَسَيْهِمَا ، أَوْ بَعِيرُهُ بَعِيرَيْهِمَا ، أَوْ رَمِيَهُ رَمْيَيْهِمَا ، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أُخْرَزَ سَبَقِيهِمَا ، وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ أَحَدَهُمَا ، أُخْرَزَ سَبَقُهُ ، وَأَخَذَ سَبَقَ صَاحِبِهِ ، فَكَانَ كَسَائِرِ مَالِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُحَلَّلِ شَيْئًا)

السَّبَقُ ؛ بالفتح : الجعل الذي يُسَابِقُ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى الْخَطَرُ وَالنَّدْبُ وَالْقَرَعُ وَالرَّهْنُ . ويقال : سَبَقَ . إِذَا أَخَذَ وَإِذَا أُعْطِيَ . وَمِنَ الْأَضْدَادِ . وَمَتَى اسْتَبَقَ الْاِثْنَانِ

(١) في م : « أخرجا » . تحريف .

(٢) سقط من : ب .

والجعلُ منهما^(٣)، فأخرج كل واحدٍ منهما، لم يجز، وكان قماراً؛ لأن كل واحدٍ منهما لا يخلو من أن يغنم أو يغرّم، وسواء كان ما أخرجه متساوياً، مثل أن يُخرج كل واحدٍ منهما عشرة، أو متفاوتاً مثل أن أخرج أحدهما عشرة والآخر خمسة. ولو قال: إن سبقتني فلنك على^(٤) عشرة، وإن سبقتك فلي عليك قفيز حنطة^(٥). أو قال: إن سبقتني فلنك على عشرة ولي عليك قفيز حنطة^(٦). لم يجز^(٧)؛ لما ذكرناه. فإن أدخل بينهما محللاً، وهو ثالث لم يُخرج شيئاً، جاز. وبهذا قال سعيد بن المسيب، والزهرى، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وحكى أشهب، عن مالك، أنه قال في المحلل: لا أحبه. وعن جابر بن زيد، أنه قيل له: إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا لا يرون بالدخيل بأساً. قال: هم أعف من ذلك. ولنا، ما روى أبو هريرة، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من أدخل فرساً بين فرسين، وهو لا يؤمن^(٨) أن يسبق، فليس يقمار^(٩)، ومن أدخل فرساً بين فرسين، وقد آمن أن يسبق^(٨) فهو قمار». رواه أبو داود^(١٠). فجعله قماراً إذا آمن أن يسبق؛ لأنه لا يخلو كل واحدٍ منهما من أن يغنم أو يغرّم، وإذا لم يؤمن^(١١) أن يسبق، لم يكن قماراً؛ لأن كل واحدٍ منهما يجوز أن يخلو عن

(٣) في ب، م: «بينهما».

(٤) سقط من: أ.

(٥-٥) سقط من: ب.

(٦) سقط من: م.

(٧) في الأصل، أ: «يؤمن». وهو موافق لما في سنن ابن ماجه.

(٨-٨) سقط من: ب. نقل نظر.

(٩) في الأصل، أ: «قمار».

(١٠) في: باب في المحلل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود. ٢٨/٢، ٢٩.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب السبق والرهان، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥٠٥/٢.

وفي حاشية ب: أن شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قال: هذا الحديث مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسه... في كلام طويل أشار فيه إلى أن الإمام مالك ذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسه.

وانظر: باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها... من كتاب الجهاد. الموطأ ٤٦٨/٢.

(١١) في م: «يؤمن».

ذَلِكَ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَرَسُ الْمُحَلِّلِ مُكَافِئًا لِفَرَسَيْهِمَا ، أَوْ بَعِيرُهُ مُكَافِئًا لِبَعِيرَيْهِمَا ، وَرَمِيَهُ لِرَمِيَّهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَافِئًا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فَرَسَاهُمَا جَوَادَيْنِ وَفَرَسُهُ بَطِيءٌ ، فَهُوَ قِمَارٌ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ مَأْمُونٌ / سَبْقُهُ ، فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ . وَإِنْ كَانَ مُكَافِئًا لَهُمَا ، جَازَ . فَإِنْ جَاءُوا كُلُّهُمْ الْغَايَةَ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَحْرَزَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبْقَ نَفْسِهِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُحَلِّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَابِقَ فِيهِمْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَبَقَ الْمُسْتَبَقَانِ الْمُحَلِّلُ ، وَإِنْ سَبَقَ الْمُحَلِّلُ وَحْدَهُ ، أَحْرَزَ السَّبْقَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْمُسْتَبَقَيْنِ وَحْدَهُ ، أَحْرَزَ سَبْقَ نَفْسِهِ ، وَأَخَذَ سَبْقَ صَاحِبِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُحَلِّلِ شَيْئًا ، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْمُسْتَبَقَيْنِ وَالْمُحَلِّلُ ، أَحْرَزَ السَّابِقُ مَالَ نَفْسِهِ ، وَيَكُونُ سَبْقُ الْمَسْبُوقِ بَيْنَ السَّابِقِ وَالْمُحَلِّلِ نِصْفَيْنِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَبَقُونَ ^(١٢) اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، حَتَّى لَوْ كَانُوا مِائَةً وَبَيْنَهُمْ مُحَلِّلٌ لَا سَبْقَ مِنْهُ ، جَازَ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُحَلِّلُ جَمَاعَةً ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ . وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَسَابَقَةِ بِالْحَيَوَانِ تَحْدِيدُ الْمَسَافَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ لَا بُدَّاءِ عَدْوِهِمَا وَآخِرِهِ غَايَةً لَا يَخْتَلِفَانِ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ مَعْرِفَةَ أَسْبَقَهُمَا ، وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَسَاوِيهِمَا فِي الْغَايَةِ ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ مُقْصِرًا فِي أَوَّلِ عَدْوِهِ ، سَرِيعًا فِي انْتِهَائِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ بَصِيدٌ ذَلِكَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى غَايَةٍ تَجْمَعُ حَالَيْهِ ، وَمِنَ الْخَيْلِ مَا هُوَ أَصْبَرُ ، وَالْقَارِحُ أَصْبَرُ مِنْ غَيْرِهِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ ، وَفَضَّلَ الْقُرْحَ فِي الْغَايَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٣) . وَسَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْمُضْمَرَّةِ مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ ، وَبَيْنَ التِّي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، وَذَلِكَ مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ ^(١٤) . فَإِنْ اسْتَبَقَا بغيرِ غَايَةٍ ، لِيَنْظُرَا أَيُّهُمَا يَقِفُ أَوَّلًا ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّهُ يُودَى إِلَى أَنْ لَا يَقِفَ أَحَدُهُمَا حَتَّى يَنْقَطِعَ فَرَسُهُ ، وَيَتَعَذَّرَ الْإِشْهَادُ عَلَى السَّبْقِ فِيهِ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَسَابَقَةِ إِرسَالُ الْفَرَسَيْنِ أَوْ

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « الْمَسْبُوق » .

(١٣) فِي : بَابُ فِي السَّبْقِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥٧/٢ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ ، سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٩٩/٤ .

(١٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٤٠٤ .

الْبَعِيرَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ أُرْسِلَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، لِيُعْلَمَ هَلْ يُدْرِكُهُ الْآخَرُ أَوْ لَا ؟ لَمْ يَجْزُ هَذَا فِي الْمُسَابَقَةِ بَعِوضُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُدْرِكُهُ مَعَ كَوْنِهِ أَسْرَعَ مِنْهُ ، لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا . وَيَكُونُ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَسَافَةِ مَنْ يَشَاهِدُ إِرْسَالَهُمَا ، وَيُرْتَّبُهُمَا ، وَعِنْدَ الْغَايَةِ مَنْ يَضْبِطُ السَّابِقَ مِنْهُمَا ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِفَا فِي ذَلِكَ . وَيَحْصُلُ السَّبْقُ فِي الْخَيْلِ بِالرَّأْسِ إِذَا تَمَاثَلَتِ الْأَعْنَاقُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي طُولِ الْعُنُقِ ^(١٥) ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِبِلِ ، اعْتَبِرَ السَّبْقُ بِالْكَتِفِ ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ بِالرَّأْسِ مُتَعَدِّرٌ ، فَإِنَّ طَوِيلَ الْعُنُقِ / قَدْ يَسْبِقُ رَأْسُهُ ^(١٦) لَطَوِيلِ عُنُقِهِ ، لِاسْرِعَةِ عَدْوِهِ ، وَفِي الْإِبِلِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَفِيهَا مَا يَمُدُّ عُنُقَهُ ، فَرُبَّمَا سَبَقَ رَأْسُهُ لِمَدِّ عُنُقِهِ ، لِاسْبِقِهِ ، فَلِذَلِكَ اعْتَبَرْنَا الْكَتِفَ ، فَإِنَّ سَبْقَ رَأْسٍ قَصِيرِ الْعُنُقِ فَهُوَ سَابِقٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ كَوْنَهُ سَابِقًا ، وَإِنْ سَبَقَ طَوِيلُ الْعُنُقِ بِأَكْثَرٍ مِمَّا بَيْنَهُمَا فِي طَوِيلِ الْعُنُقِ ، فَقَدْ سَبَقَ ، وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِهِ لَمْ يَسْبِقْهُ ، وَإِنْ كَانَ أَقْلَ ، فَالْآخَرُ السَّابِقُ . وَنَحْنُ هَذَا كُلَّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالْأُذُنِ كَانَ سَابِقًا . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَمُدُّ الْآخَرَ عُنُقَهُ ، فَيَسْبِقُ ^(١٧) بِأُذُنِهِ لِذَلِكَ لَا لِسَبْقِهِ . وَإِنْ شَرَطَا السَّبْقَ بِأَقْدَامٍ مَعْلُومَةٍ ، كَثَلَاثَةٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقْلَ ، لَمْ يَصِحَّ . وَقَالَ بَعْضُ ^(١٨) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يَصِحُّ ، وَيَتَخَاطَبَانِ ذَلِكَ ، كَمَا فِي الرَّمْيِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَنْضَبِطُ ، وَلَا يَقِفُ الْفَرَسَانِ عِنْدَ الْغَايَةِ ، بَحِثٌ يُعْرِفُ مِسَاحَةَ مَا بَيْنَهُمَا . وَقَدْ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَعَلِّي : « قَدْ جَعَلْتُ لَكَ هَذِهِ السَّبْقَةَ بَيْنَ النَّاسِ » . فَخَرَجَ عَلِيٌّ فَدَعَا سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ ، فَقَالَ : يَا سُرَاقَةُ ، إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ مَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُنُقِي مِنْ هَذِهِ السَّبْقَةِ فِي عُنُقِكَ ، فَإِذَا أُتِيَ الْمِيطَانُ ^(٢٠) - قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِيطَانُ مُرْسِلُهَا

(١٥) فِي ب : « الْأَعْنَاقُ » .

(١٦) فِي أ ، ب : « بِرَأْسِهِ » .

(١٧) فِي م : « فَيَكُونُ سَابِقًا » .

(١٨) سَقَطَ مِنْ ب .

(١٩) فِي : كِتَابُ السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ . سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

كَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ فِي الرَّهَانِ ، مِنْ كِتَابِ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠ / ٢٢ .

(٢٠) الْمِيطَانُ : مِنْ جِبَالِ الْمَدِينَةِ .

من الغاية - فصُفَّ الخيل ، ثم نادى : هل من ^(٢١) مُصْلِحٍ للجوام ، أو حاملٍ للغلام ، أو طارحٍ للجُل . فإذا لم يُجِبْكَ أحدٌ ، فكبر ثلاثاً ، ثم خلَّها عند الثالثة ، فيُسعدُ اللهُ بسبقه من شاء من خلقه . وكان على يقعدٍ على مُنتهى الغاية يخطُ خطاً ، ويُقيمُ رجلين مُتقابلين عند طَرَفِ الخط طَرَفَيْهِ بين إبهامَي أَرْجلَيْهِما ، وتُمُرُ الخيلُ بين الرجلين ، ويقولُ لهما : إذا خرجَ أحدُ الفرسين على صاحبه بطَرَفِ أُذُنَيْهِ ، أو أُذُنٍ ، أو عِذارٍ ، فاجعلا ^(٢٢) السَّيِّئَةَ له ، فإن شككتما ، فاجعلا سَبَقَهُما نصفين ، فإذا قرئتم ثنتين ، فاجعلا الغاية من غاية أصغرِ الثنتين ، ولا جَلَبَ ولا جَنَبَ ولا شِعَارَ في الإسلام . وهذا الأدبُ الذي ذكره في هذا الحديث ، في ابتداء الإرسال وانتهاء الغاية ، من أحسن ما قيل في هذا ، وهو مروى عن ^(٢٣) أمير المؤمنين ^(٢٤) علي ، رضى الله عنه ، في قضيّة أمره ^(٢٥) بها رسول الله ﷺ ، وفوضها إليه ، فينبغي أن تُتَّبَعَ ، ويُعْمَلَ بها .

١٥٩/١٠ **فصل : ويُسْتَرَطُّ في الرّهان أن تكون الدّابّتان من جنس واحد ، فإن / كانتا من جنسين ، كالفرس والبعير ، لم يَجُزْ ؛ لأنّ البعير لا يكادُ يسبقُ الفرس ، فلا يحصلُ الغرضُ من هذه المُسَابَقَةِ . وإن كانتا من نوعين ، كالعربيّ والبرذون ، أو البُخْتِيّ والعِرابيّ ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يصحّ . ذكره أبو الخطّاب ؛ لأنّ التّفاوتَ بينهما في الجري معلومٌ بحُكْمِ العادة ، فأشبهها الجنسَيْن . والثاني : يصحّ . ذكره القاضي . وهو ^(٢٦) مذهبُ الشافعي ؛ لأنّهما من جنس واحد ، وقد يسبقُ كلُّ واحدٍ منهما الآخر ، والضّابطُ الجنسُ وقد وجدَ ، ويكفي في المَظِنَّةِ احتمالُ الحِكْمَةِ ولو على بُعد .**

فصول ^(١) في المناضلة : وهي المُسَابَقَةُ في الرّمي بالسّهام ، والمُناضلةُ ، مصدرُ ناضلته

(٢١) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٢) في الأصل ، ا ، ب : « فاجعلا » .

(٢٣-٢٣) لم يرد في الأصل .

(٢٤) في الأصل : « أمر » .

(٢٥) في م : « وهذا » .

(١) في الأصل ، ا : « فصل » .

نِضَالًا وَمُنَاضِلَةً ، وَسُمِّيَ الرَّمْيُ نِضَالًا ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ التَّامَّ يُسَمَّى نِضَالًا ، فَالرَّمْيُ بِهِ عَمَلٌ
بِالنَّضْلِ ، فَسُمِّيَ نِضَالًا وَمُنَاضِلَةً ، مِثْلَ قَاتِلْتُهُ قِتَالًا وَمُقَاتِلَةً ، وَجَادَلْتُهُ جِدَالًا وَمُجَادَلَةً .
وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الرَّشْقِ مَعْلُومًا ، وَالرَّشْقُ ؛ بِكَسْرِ
الرَّاءِ : عَدَدُ الرَّمْيِ . وَأَهْلُ اللَّغَةِ يَقُولُونَ : هُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا بَيْنَ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ . وَالرَّشْقُ ؛
بِفَتْحِ الرَّاءِ : الرَّمْيُ نَفْسُهُ ، مَصْدَرُ رَشَقْتُ رَشْقًا . أَيْ رَمَيْتُ رَمِيًا . وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ ؛
لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَجْهُولًا أَفْضَى^(٢) إِلَى الْخِلَافِ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُرِيدُ الْقَطْعَ ، وَالْآخَرُ يُرِيدُ الزِّيَادَةَ ،
فَيَخْتَلِفَانِ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْإِصَابَةِ مَعْلُومًا ، فَيَقُولَانِ : الرَّشْقُ عَشْرُونَ ، وَالْإِصَابَةُ
خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ ، أَوْ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ إِصَابَةٍ نَادِرَةٍ ، كإِصَابَةِ جَمِيعِ
الرَّشْقِ أَوْ إِصَابَةِ تِسْعَةِ أَغْشَارِهِ ، وَنَحْوِ هَذَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا لَا يُوجَدُ ، فَيَقُوتُ الْعَرَضُ .
الثَّالِثُ ، اسْتِوَاؤُهُمَا فِي عَدَدِ الرَّشْقِ وَالْإِصَابَةِ ، وَصِفَتِهَا ، وَسَائِرِ أَحْوَالِ الرَّمْيِ . فَإِنْ
جَعَلَ رِشْقَ أَحَدِهِمَا عَشْرَةً ، وَالْآخَرَ عِشْرِينَ ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةً ، وَالْآخَرُ
ثَلَاثَةً ، أَوْ شَرَطَا إِصَابَةَ أَحَدِهِمَا خَوَاصِقَ وَالْآخَرَ خَوَاصِلَ ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يَحْطُ أَحَدُهُمَا مِنْ
إِصَابَتِهِ سَهْمَيْنِ ، أَوْ يَحْطُ سَهْمَيْنِ مِنْ إِصَابَتِهِ بِسَهْمٍ مِنْ إِصَابَةِ صَاحِبِهِ ، أَوْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَ
أَحَدُهُمَا مِنْ بُعْدٍ وَالْآخَرُ مِنْ قُرْبٍ ، أَوْ أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا^(٣) وَبَيْنَ أَصَابِعِهِ سَهْمٌ ، وَالْآخَرُ بَيْنَ
أَصَابِعِهِ سَهْمَانِ ، أَوْ أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا^(٤) وَعَلَى رَأْسِهِ شَيْءٌ وَالْآخَرُ خَالَ عَنِ شَاغِلٍ ، أَوْ أَنْ
يَحْطُ عَنْ أَحَدِهِمَا وَاحِدًا مِنْ / خَطِّهِ لَالَهُ وَلَا عَلَيْهِ ، وَأَشْبَاهَ هَذَا مِمَّا^(٥) تَقُوتُ بِهِ الْمُسَاوَاةُ ، لَمْ
يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهَا عَلَى الْمُسَاوَاةِ ، وَالْعَرَضُ مَعْرِفَةُ الْحِذْقِ ، وَزِيَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ
فِيهِ ، وَمَعَ التَّفَاضُلِ لَا يَحْصُلُ ، فَإِنَّهُ رِمَا أَصَابَ أَحَدُهُمَا لِكَثْرَةِ رَمِيهِ لَالِحِذْقِهِ ، فَاعْتَبِرَتْ
الْمُسَاوَاةُ ، كَالْمُسَابَقَةِ بِالْحَيَوَانِ^(٥) . الرَّابِعُ ، أَنْ يَصِفَا الْإِصَابَةَ ، فَيَقُولَانِ : خَوَاصِلُ .
وَهُوَ الْمُصِيبُ لِلْعَرَضِ كَيْفَمَا كَانَ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : يَقَالُ خَصَلْتُ مُنَاضِلِي خَصْلَةً

(٢) فِي م : « الْأَفْضَى » .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ ب : نَقْلَ نَظَرٍ .

(٤) فِي أ ، ب ، م : « بِمَا » .

(٥) فِي م : « عَلَى الْحَيَوَانِ » .

وَحَصْلًا^(٦) . وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْفَرْعُ . وَالْقَرْطَسَةُ ، يُقَالُ : قَرَطَسَ . إِذَا أَصَابَ . أَوْ حَوَّابِي . وَهُوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ يَدَيِ الْغَرَضِ ، ثُمَّ وَثَبَ إِلَيْهِ . وَمِنْهُ يُقَالُ : حَبَا الصَّبِي . أَوْ خَوَاصِرَ . وَهُوَ مَا كَانَ^(٧) فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْغَرَضِ ، وَمِنْهُ قِيلَ : الْخَاصِرَةُ . لِأَنَّهَا فِي جَانِبِ الْإِنْسَانِ . أَوْ خَوَارِقَ . وَهُوَ مَا خَرَقَ الْغَرَضَ ، ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ . أَوْ خَوَاسِقَ . وَهُوَ مَا فَتَحَ^(٨) الْغَرَضَ ، وَثَبَتْ فِيهِ . أَوْ مَوَارِقَ . وَهُوَ مَا أَنْفَذَ^(٩) الْغَرَضَ ، وَوَقَعَ مِنْ وَرَائِهِ . أَوْ خَوَازِمَ . وَهُوَ مَا خَزَمَ جَانِبَ الْغَرَضِ . وَإِنْ شَرَطَا الْخَوَاسِقَ وَالْحَوَّابِي مَعًا ، صَحَّ . الْخَامِسُ ، قَدْرُ الْغَرَضِ ، وَالْغَرَضُ هُوَ مَا يُقْصَدُ إِصَابَتُهُ مِنْ قَرطَاسٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ قَرَجٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيُسَمَّى غَرَضًا ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ ، وَيُسَمَّى شَارَةً وَشَنَّا . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : مَا نُصِيبَ فِي الْمَهْدَفِ فَهُوَ الْقَرطَاسُ ، وَمَا نُصِيبَ فِي الْهَوَاءِ فَهُوَ الْغَرَضُ^(١٠) . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِالْمُشَاهَدَةِ ، أَوْ بِتَقْدِيرِهِ بِشَيْءٍ أَوْ شَيْئَيْنِ ، بِحَسَبِ الْإِتْفَاقِ ، فَإِنَّ الْإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ سَعَتِهِ وَضَيْقِهِ . السَّادِسُ ، مَعْرِفَةُ الْمَسَافَةِ ؛ إِمَّا بِالْمُشَاهَدَةِ ، أَوْ بِالذَّرْعَانِ ، فَيَقُولُ : مِائَةَ ذِرَاعٍ ، أَوْ مِائَتَيْ ذِرَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ تَخْتَلِفُ بِقُرْبِهَا وَبُعْدِهَا ، وَمَهْمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ جَازَ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ مَسَافَةً بَعِيدَةً تَتَعَذَّرُ الْإِصَابَةُ فِي مِثْلِهَا ، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَفُوتُ بِذَلِكَ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ مَا رَمَى إِلَى أَرْبَعِمِائَةِ ذِرَاعٍ إِلَّا عُقْبَةُ بَنِي عَامِرِ الْجُهَنِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . السَّابِعُ ، تَعْيِينُ الرَّمَاةِ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَ الْإِنْهَامِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ حِذْقِ الرَّامِي بَعَيْنِهِ ، لَا مَعْرِفَةُ حِذْقِ رَامٍ فِي الْجُمْلَةِ . وَلَوْ عَقَدَا اثْنَانِ نِضَالًا عَلَى أَنْ^(١١) مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِذَلِكَ . وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْقَوْسِ وَالسَّهَامِ ، وَلَوْ عَيْنَهَا لَمْ تَتَّعَيْنْ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةُ الْحِذْقِ ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ إِلَّا بِالرَّامِي^(١٢) ، لَا بِاخْتِلَافِ الْقَوْسِ وَالسَّهَامِ . وَفِي الرَّهَانِ يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الْحَيَوَانِ الَّذِي يُسَابَقُ

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٤١/٧ ، ١٤٢ .

(٧) في م : « وقع » .

(٨) في م : « خرق » .

(٩) في الأصل ، ا ، ب : « نفذ » .

(١٠) انظر : التهذيب ٧/٨ ، ٩ ، ٣٩٠ .

(١١) في م : « أربع » .

(١٢) في ا ، ب : « بالرمي » .

به ، ولا يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الرَّائِبِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ عَدُوِّ الْفَرَسِ ، لَا حِذْقُ الرَّائِبِ . وَكُلُّ مَا يُعْتَبَرُ / تَعْيِينُهُ ، إِذَا تَلَفَ أَنْفَسَخَ الْعَقْدُ ، وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ ، ١٦٠/١٠ ظ
فَانْفَسَخَ بِتَلَفِ الْعَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ حِذْقِ الرَّائِبِ ، أَوْ عَدُوِّ الْفَرَسِ ، وَقَدْ فَاتَتْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ ، وَلَا يُعْرَفُ حِذْقُهُ مِنْ غَيْرِهِ . وَمَا لَا يَتَعَيَّنُ ، يَجُوزُ إِبْدَالُهُ لِعَدُوِّ وَغَيْرِهِ ، وَإِذَا تَلَفَ ، قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ . فَإِنْ شَرَطْنَا أَنْ لَا يَرْمِيَ بِغَيْرِ هَذِهِ ^(١٣) الْقَوْسِ ، وَلَا بِغَيْرِ هَذَا السَّهْمِ ، أَوْ لَا يَرْكَبَ غَيْرَ هَذَا الرَّائِبِ . فَهَذِهِ شُرُوطٌ فَاسِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، أَشْبَهَتْ مَا ^(١٤) إِذَا شَرَطَ إَصَابَةً بِإِصَابَتَيْنِ . الثَّامِنُ ، أَنْ تَكُونَ الْمُسَابَقَةُ فِي الْإِصَابَةِ . وَلَوْ قَالَا : السَّبْقُ لَا بُعْدَنَا رَمِيًا ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الرَّمْيِ الْإِصَابَةُ ، لَا بُعْدُ الْمَسَافَةِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّمْيِ إِمَّا قَتْلَ الْعَدُوِّ ، أَوْ جَرْحَهُ ، أَوْ الصَّيْدَ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَكُلُّ هَذَا إِنَّمَا يَخْصُلُ مِنَ الْإِصَابَةِ ، لَا مِنَ الْإِبْعَادِ .

فصل : والمنافضة على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، تُسَمَّى الْمُبَادَرَةَ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَا : مَنْ سَبَقَ إِلَى خَمْسِ إَصَابَاتٍ مِنْ عَشْرِينَ رَمِيَّةً فَهُوَ السَّابِقُ . فَأَيُّهُمَا سَبَقَ إِلَيْهَا مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الرُّشْقِ ، فَقَدْ سَبَقَ . فَإِذَا رَمَيَا عَشْرَةَ عَشْرَةً ، فَأَصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسًا ، وَلَمْ يُصِْبِ الْآخَرُ خَمْسًا ، فَالْمُصِيبُ خَمْسًا هُوَ السَّابِقُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ إِلَى خَمْسٍ ^(١٥) ، وَسَوَاءٌ أَصَابَ الْآخَرُ أَرْبَعًا ، أَوْ مَا دُونَهَا ، أَوْ لَمْ يُصِْبْ شَيْئًا ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْمَامِ الرُّشْقِ ؛ لِأَنَّ السَّبْقَ قَدْ حَصَلَ بِسَبْقِهِ إِلَى مَا شَرَطْنَا ^(١٦) السَّبْقَ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَشْرَةِ ^(١٧) خَمْسًا ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا ، وَلَا يُكْمَلَانِ الرُّشْقَ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْإِصَابَةِ الْمَشْرُوطَةِ قَدْ حَصَلَتْ ، وَاسْتَوَيَا فِيهَا . فَإِنْ رَمَى أَحَدُهُمَا عَشْرًا فَأَصَابَ خَمْسًا ، وَرَمَى الْآخَرُ تِسْعًا فَأَصَابَ أَرْبَعًا ، لَمْ يُحْكَمْ بِالسَّبْقِ وَلَا بَعْدِهِ ، حَتَّى يَرْمِيَ الْعَاشِرَ ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ ، فَقَدْ سَبَقَ الْأَوَّلُ ، وَإِنْ أَصَابَ بِهِ ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ مِنَ التَّسْعَةِ إِلَّا ثَلَاثًا ، فَقَدْ

(١٣) فِي ١ ، ب : « هَذَا » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ ، ب .

(١٥) فِي م : « خَمْسَةٌ » .

(١٦) فِي م : « شَرَطٌ » .

(١٧) فِي م : « الْعَشْرُ » .

سَبَقَهُ الْأَوَّلُ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى رَمِي الْعَاشِرِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُصِيبُ بِهِ ، وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يَقُولَا ^(١٨) : أَيْنَا فَضَّلَ صَاحِبَهُ بِإِصَابَةٍ أَوْ إِصَابَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ مِنْ عِشْرِينَ رَمِيَةً ^(١٩) ، فَقَدْ سَبَقَ . وَيُسَمَّى مُفَاضِلَةً وَمُحَاطَةً ؛ لِأَنَّ مَا تَسَاوَى فِيهِ مِنَ الْإِصَابَةِ مَحْطُوطٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ . وَيَلْزَمُ إِكْمَالُ الرَّشْقِ إِذَا كَانَ فِي إِثْمَانِهِ فَائِدَةٌ ، فَإِذَا قَالَا : أَيْنَا فَضَّلَ صَاحِبَهُ بِثَلَاثٍ ، فَهُوَ سَابِقٌ . فَرَمَا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَمِيَةً ، فَأَصَابَهَا أَحَدُهُمَا ، وَأَخْطَأَهَا الْآخَرُ كُلُّهَا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُ الرَّشْقِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ الْآخَرَ الثَّمَانِي / الْبَاقِيَّةَ ، وَيُخْطِئَهَا الْأَوَّلُ ، وَلَا يُخْرِجُ الْأَوَّلُ بِهَذَا عَنْ كَوْنِهِ سَابِقًا . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ إِنَّمَا أَصَابَ مِنَ الْاثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَشْرًا ، لَزِمَهُمَا أَنْ يَرْمِيَا الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَاهَا ، أَوْ أَخْطَأَ ، أَوْ أَصَابَهَا الْأَوَّلُ وَحْدَهُ . فَقَدْ سَبَقَ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِثْمَامِ الرَّشْقِ . وَإِنْ أَصَابَهَا الْآخَرُ ، وَأَخْطَأَهَا الْأَوَّلُ ، فَعَلِيهِمَا أَنْ يَرْمِيَا الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ ، وَالْحُكْمُ فِيهَا وَفِيمَا بَعْدَهَا ، كَالْحُكْمِ فِي الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ ، وَأَنَّهُ مَتَى أَصَابَاهَا ، أَوْ أَخْطَأَ ، أَوْ أَصَابَهَا الْأَوَّلُ ، فَقَدْ سَبَقَ ، وَلَا يَرْمِيَانِ مَا بَعْدَهَا . وَإِنْ أَصَابَهَا ^(٢٠) الْآخَرُ وَحْدَهُ ، رَمِيََا مَا بَعْدَهَا . وَهَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ فِي إِثْمَامِ الرَّشْقِ فَائِدَةٌ لِأَحَدِهِمَا ، لَزِمَ إِثْمَامُهُ ، وَإِنْ يَتَسَرَّ مِنَ الْفَائِدَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنَ الْعَدَدِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْبِقَ أَحَدُهُمَا بِهِ صَاحِبَهُ ، أَوْ يُسْقِطَ أَحَدُهُمَا بِهِ سَبَقُ صَاحِبِهِ ، لَزِمَ الْإِثْمَامُ ، وَإِلَّا فَلَا ، فَإِذَا كَانَ السَّبَقُ يَحْصُلُ بِثَلَاثِ إِصَابَاتٍ مِنْ عِشْرِينَ ، فَرَمِيََا ثَمَانِي عَشْرَةَ ، فَأَخْطَأَهَا ، أَوْ أَصَابَاهَا ، أَوْ تَسَاوَىا فِي الْإِصَابَةِ فِيهَا ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِثْمَامُ ^(٢١) ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا ثَانِي الرَّمِيَتَيْنِ ، وَيُخْطِئَهُمَا الْآخَرُ ، وَلَا يَحْصُلُ السَّبَقُ بِذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَضَّلَ ^(٢٢) أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِخَمْسِ إِصَابَاتٍ فَمَا زَادَ ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِثْمَامُ ؛ لِأَنَّ إِصَابَةَ الْآخَرِ بِالسَّهْمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ لَا يُخْرِجُ الْآخَرَ عَنْ كَوْنِهِ فَاضِلًا بِثَلَاثِ إِصَابَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْهُ إِلَّا بِأَرْبَعٍ ، رَمِيََا السَّهْمَ الْآخَرَ ، فَإِنْ أَصَابَهُ الْمَفْضُولُ وَحْدَهُ ، فَعَلِيهِمَا رَمِي الْآخَرَ ، فَإِنْ أَصَابَهُ الْمَفْضُولُ أَيْضًا ، سَقَطَ سَبَقُ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي

(١٨) فِي م : « يَقُول » .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢٠) فِي الْأَصْل ، أ ، ب : « أَصَابَ بِهَا » .

(٢١) فِي م : « إِثْمَامُ الرَّشْقِ » .

(٢٢) فِي ب : « يَفْضُلُ » .

أَحَدِ السَّهْمَيْنِ ، أَوْ أَصَابَ الْأَوَّلُ فِي أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ سَابِقٌ .

فصل : الثالثُ أَنْ يَقُولَا : أَيُّمَا أَصَابَ خَمْسًا مِنْ عَشْرِينَ ، فَهُوَ سَابِقٌ . فَمَتَى أَصَابَ أَحَدُهُمَا خَمْسًا مِنْ الْعَشْرِينَ ، وَلَمْ يُصِْبْهَا الْآخَرُ ، فَلَا أَوَّلَ سَابِقٍ ، وَإِنْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا ، أَوْ لَمْ يُصِْبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خَمْسًا ، فَلَا سَابِقَ فِيهِمَا . وَهَذِهِ فِي مَعْنَى الْمُحَاطَّةِ ، فِي أَنَّهُ يَلْزَمُ إِثْمَامُ الرَّشِقِ مَا كَانَ فِي إِثْمَامِهِ فَائِدَةٌ ، وَإِنْ^(٢٣) خَلَا عَنْ الْفَائِدَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ . وَمَتَى أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسًا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا سَابِقٌ . وَإِنْ رَمَيَا سِتِّ عَشْرَةَ رَمِيَّةً ، وَلَمْ يُصِْبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا شَيْئًا ، لَمْ يَلْزَمْ إِثْمَامُهُ ، وَلَا سَابِقَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ أَحَدُهُمَا الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا ، وَلَا يَحْصُلُ السَّبْقُ بِذَلِكَ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّمْيِ ، هَلْ هُوَ مُبَادَرَةٌ أَوْ مُحَاطَةٌ أَوْ مُفَاضَلَةٌ ؟ لِأَنَّ غَرَضَ الرَّمَاةِ يَخْتَلِفُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ تَكَثَّرَ / إصَابَتُهُ فِي الْإِتْدَاءِ دُونَ الْإِنْتِهَاءِ ، ١٠ / ١٦١ ظ وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ بِالْعَكْسِ ، فَوَجَبَ بَيَانُ ذَلِكَ ، لِيَعْلَمَ مَا دَخَلَ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى النُّضَالِ الْمُبَادَرَةَ ، وَأَنَّ مَنْ بَادَرَ إِلَى الْإِصَابَةِ فَهُوَ السَّابِقُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا شَرَطَ أَنَّ السَّبْقَ لِمَنْ أَصَابَ خَمْسَةً مِنْ عَشْرِينَ ، فَسَبَقَ إِلَيْهَا وَاحِدٌ ، فَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ ، كَهَذَيْنِ .

فصل : فَإِنْ شَرَطَا إصَابَةَ مَوْضِعٍ مِنَ الْهَدَفِ ، عَلَى أَنْ يُسْقِطَ مَا قَرَّبَ مِنْ إصَابَةِ أَحَدِهِمَا مَا بَعْدَ مِنْ إصَابَةِ الْآخَرِ ، فَفَعَلَ ، ثُمَّ فَضَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِمَا شَرَطَاهُ ، كَانَ سَابِقًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُحَاطَّةِ ، فَإِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمَا مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ شِبْرٌ ، وَأَصَابَ الْآخَرُ مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ أَقْلٌ مِنْ شِبْرٍ ، أَسْقَطَ الْأَوَّلَ ، وَإِنْ أَصَابَ الْأَوَّلُ الْغَرَضَ ، أَسْقَطَ الثَّانِي ، فَإِنْ أَصَابَ الثَّانِي الدَّائِرَةَ الَّتِي فِي الْغَرَضِ ، لَمْ يُسْقِطْ بِهِ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ كُلَّهُ^(٢٤) مَوْضِعٌ لِلْإِصَابَةِ^(٢٥) ، فَلَا يُفْضَلُ

(٢٣) فِي م : « فَإِذَا » .

(٢٤) فِي ب زِيَادَةٌ : « فِي » .

(٢٥) فِي الْأَصْلِ : « الْإِصَابَةُ » .

أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذَا أَصَابَهُ جَمِيعًا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطًا^(٢٦) . وَإِنْ شَرِطًا أَنْ يَحْسِبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢٧) خَاسِقَهُ بِإِصَابَتَيْنِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَفْضُلْ صَاحِبَهُ فِي شَيْءٍ ، فَقَدْ اسْتَوَيَا .

فصل : وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ لهُمَا غَرَضَانِ يَرْمِيَانِ أَحَدَهُمَا ، ثُمَّ يَمْضِيَانِ إِلَيْهِ ، فَيَأْخُذَانِ السَّهْمَ يَرْمِيَانِ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِعْلَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »^(٢٨) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ : رَأَيْتُ حَذِيفَةَ يَشْتَدُّ بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ يَقُولُ : أَنَابَهَا ،^(٢٩) أَنَابَهَا^(٢٩) . فِي قَمِيصٍ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ^(٣٠) . وَالْهَدَفُ مَا يُنْصَبُ الْغَرَضُ عَلَيْهِ ؛ إِمَّا ثَرَابٌ مَجْمُوعٌ ، وَإِمَّا حَائِطٌ . وَيُرْوَى^(٣١) أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَشْتَدُّونَ بَيْنَ الْأَغْرَاضِ ، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ كَانُوا رُهْبَانًا . فَإِنْ جَعَلُوا غَرَضًا وَاحِدًا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِهِ ، وَهُوَ عَادَةُ أَهْلِ عَصْرِنَا . وَلَا بُدَّ فِي الْمُنَاضَلَةِ أَنْ يَتَدَيَّ أَحَدُهُمَا بِالرَّمْيِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ رَمَيَا مَعًا ، أَفْضَى إِلَى الْاِخْتِلَافِ ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْمُصِيبُ مِنْهُمَا . فَإِنْ كَانَ الْمُخْرَجُ أَجْنَبِيًّا ، قُدِّمَ مَنْ يَخْتَارُهُ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ وَتَشَاحَا ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، وَأَيُّهُمَا كَانَ أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ فَبَدَرَهُ الْآخَرُ فَرَمَى ، لَمْ يُعْتَدَلْهُ بِسَهْمِهِ ، أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ . وَإِذَا بَدَأَ أَحَدُهُمَا / ١٦٢/١٠
فِي وَجْهِهِ ، بَدَأَ الْآخَرُ فِي الثَّانِي ، تَعْدِيلًا بَيْنَهُمَا . وَإِنْ شَرِطًا الْبَدَاءَةَ لِأَحَدِهِمَا فِي كُلِّ الْوُجُوهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْمُنَاضَلَةِ عَلَى الْمُسَاوَاةِ ، وَهَذَا تَفَاضُلٌ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرِطٍ بِاتِّفَاقٍ مِنْهُمَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْبَدَاءَةَ لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْإِصَابَةِ ، وَلَا فِي تَجْوِيدِ^(٣٢) الرَّمْيِ ، وَإِنْ شَرِطَ^(٣٣) أَنْ يَبْدَأَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ ، جَازَ ؛ لِتَسَاوِيِهِمَا .

(٢٦) فِي م : « يَشْتَرِط » .

(٢٧) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلُ .

(٢٨) انْظُرْ : تَلْخِيسُ الْحَبِيرِ ١٦٤/٤ .

(٢٩-٢٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب . وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّمْيِ وَفَضْلُهُ ، مِنْ كِتَابِ

الْجِهَادِ . السَّنَنُ ١٧٢/٢ .

(٣٠) تَقْدِمَ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٤٠٦ .

(٣١-٣١) فِي م : « عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ » .

(٣٢) فِي م : « تَجْوِيدٌ » تَحْرِيفٌ .

(٣٣) فِي م : « شَرِطًا » .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتِرَاطُ الْبِدَاءِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ذَكَرْنَا غَيْرَ لَازِمٍ ، وَلَا يُؤْتَرُ فِي الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَجْوِيدِ رَمِيٍّ ، وَلَا كَثْرَةَ إِصَابَةٍ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الرُّمَةِ يَخْتَارُ التَّأَخُّرَ عَلَى ^(٣٤) الْبِدَايَةِ ، فَيَكُونُ وَجُودُ هَذَا الشَّرْطِ كَعَدَمِهِ . وَإِذَا رَمَى الْبَادِيُ بِسَهْمٍ ، رَمَى الثَّانِي بِسَهْمٍ كَذَلِكَ ، حَتَّى يَقْضِيَا رَمِيَهُمَا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُنَاضِلَةِ يَقْتَضِي الْمُرَاسَلَةَ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى التَّسَاوِي ، وَأَنْجَزُ لِلرَّمِيِّ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُصْلِحُ قَوْسَهُ وَيَعْدِلُ سَهْمَهُ ، حَتَّى يَرْمِيَ الْآخَرَ . وَإِنْ رَمَى ^(٣٥) بِسَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ ، فَحَسَنٌ ، وَهُوَ الْعَادَةُ بَيْنَ الرُّمَةِ فِيمَا رَأَيْنَا . وَإِنْ اشْتَرَطَا أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا رِشْقَهُ ^(٣٦) ، ثُمَّ يَرْمِيَ الْآخَرَ ، أَوْ يَرْمِيَ أَحَدَهُمَا عَدَدًا ، ثُمَّ يَرْمِيَ الْآخَرَ مِثْلَهُ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُؤْتَرُ فِي مَقْصُودِ الْمُنَاضِلَةِ ، وَإِنْ خَالَفَ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْبَيْعِ مَا لَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ مِنَ التَّقْوِيدِ وَالْخِيَارِ وَالْأَجَلِ ، لَمَّا كَانَ غَيْرَ مَانِعٍ مِنَ الْمَقْصُودِ .

فصل : وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَا أَرْشَاقًا كَثِيرَةً ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ عَلَى الْقَلِيلِ ، جَازَ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً . ثُمَّ إِنْ شَرَطَا أَنْ يَرْمِيَا مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ قَدْرًا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي هَذَا صَحِيحٌ ، فَإِنَّهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَدْ يَضْعُفُ عَنِ الرَّمِيِّ كُلَّهُ مَعَ حَذْفِهِ . وَإِنْ أَطْلَقَا الْعَقْدَ ، جَازٌ ، وَحُمِلَ عَلَى التَّعْجِيلِ وَالْحُلُولِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، فَيَرْمِيَانِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَغْرُضَ غُذْرٌ يَمْنَعُ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ رِيحٍ ^(٣٧) تُشَوِّشُ السَّهْمَ ، أَوْ لِحَاجَتِهِ إِلَى طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ قَضَاءِ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ بِالْعُرْفِ ، وَكَذَلِكَ الْمَطَرُ فَإِنَّهُ ^(٣٨) يُرْخِي الْوَتَرَ ، وَيُفْسِدُ الرِّيشَ ^(٣٩) ، وَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ تَرَكَاهُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَرْكُ الرَّمِيِّ بِاللَّيْلِ ، فَحُمِلَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ مَعَ الْإِطْلَاقِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الرَّمْيَ لَيْلًا ، فَيَأْخُذَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِذَلِكَ . فَإِنْ كَانَتْ اللَّيْلَةُ مَقْمِرَةً مَنِيرَةً ، اكْتَفَى بِذَلِكَ ، وَالْأَرَمِيَا فِي ضَوْءِ شَمْعَةٍ

(٣٤) فِي الْأَصْلِ : « عَنْ » .

(٣٥-٣٥) فِي ١ : « سَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ » .

(٣٦) فِي م : « رَشْقًا » .

(٣٧) فِي م زِيَادَةٌ : « أَوْ » .

(٣٨) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « فَإِنَّمَا » .

(٣٩) فِي ب ، م : « الرِّشْقُ » .

أو مشعل . وإن عَرَضَ عارضٌ يَمْنَعُ الرَّمْيَ ، كما ذَكَرْنَاهُ ، أو كُسِرَ قَوْسٌ ، أو قُطِعَ وَتَرٌ ، أو انكسر السهم^(٤٠) ، جاز إبداله . فإن لم يُمكن ، أخر الرمي^(٤١) حتى يزول العارض .

١٦٢/١٠ / **فصل :** فإن أراد أحدهما التطويل ، والتشاغل عن الرمي بما لا حاجة إليه ، من مسج القوس والوتر ، ونحو ذلك ، إرادة التطويل على صاحبه ، لعله ينسى القصد الذي أصاب به ، أو يفتر ، منعه من ذلك ، وطولب بالرمي ، ولا يدهش بالاستعجال بالكلية ، بحيث يُمنع من تحري الإصابة . ويمنع كل واحد منهما من الكلام الذي يغيب به صاحبه ، مثل أن يرتجز ، ويفتخر ، ويتبجح بالإصابة ، ويعنف صاحبه على الخطأ ، أو يظهر^(٤٢) أنه يعلمه . وهكذا الحاضر معهما ، مثل الأمير والشاهدين وغيرهم ، يكره لهم مدح المصيب ، وزهزته ، وتعنيف المخطئ وزجره ؛ لأن فيه كسر قلب أحدهما وغيبه .

فصل : وإذا تشاحا في موضع الوقوف ، فإن كان ما طلبه أحدهما أولى ، مثل أن يكون في أحد الموقفين يستقبل الشمس ، أو يحايثويه استقبالها ، ونحو ذلك ، والآخر يستدبرها ، قدم قول من طلب استدبارها ؛ لأنه العرف ، إلا أن يكون في شرطهما استقبال ذلك ، فالشرط أملك ، كما قلنا في الرمي ليلاً . وإن كان الموقفان سواء ، كان ذلك إلى الذي به^(٤٣) البداءة ، فيتبعه الآخر ، فإذا كان في الوجه الثاني ، وقف الثاني^(٤٤) حيث شاء ، ويتبعه الأول .

فصل : ويجوز عقد النضال على جماعة ؛ لأنه يروى أن النبي ﷺ مر على أصحاب له ينتضلون ، فقال : « ارموا ، وأنا مع ابن الأدرع » .^(٤٥) فأمسك الآخرون ، وقالوا : كيف نرمي وأنت مع ابن الأدرع ؟^(٤٥) قال : « ارموا ، وأنا معكم كلكم » . رواه

(٤٠) في م : « سهم » .

(٤١) سقط من : ب .

(٤٢) في م زيادة : « له » .

(٤٣) في م : « له » .

(٤٤) سقط من : م .

(٤٥-٤٥) سقط من : ب . نقل نظر .

البُخَارِيُّ^(٤٦) . ولأنه إذا جازَ أن يكونا اثنين ، جازَ أن يكونوا^(٤٧) جماعتين ؛ لأن المقصودَ معرفةَ الحَذَقِ ، وهذا يحصلُ في الجماعتين ، فجازَ ، كما في سباق الخيل . وقد ثبتَ أن النبي ﷺ سبقَ بين الخيلِ المضمرة ، وسبقَ بين الخيلِ التي لم تُضمَر^(٤٨) . وعلى هذا يكونُ كلُّ حزبٍ بمنزلةٍ واحدٍ . فإن عقدَ النضالِ جماعةً ليتفاضلوا^(٤٩) حزبين . فذكرَ القاضي ، أنه يجوزُ . وهو مذهبُ الشافعي . ويَحْتَمِلُ أن لا يجوزَ ؛ لأنَّ التَّعْيِينَ شَرْطٌ ، وقبلَ التفاضلِ لم يَتَّعَيْنَ مَنْ في كلِّ واحدٍ من الحزبين . فعلى هذا ، إذا^(٥٠) تَفَاضَلُوا ، عَقَدُوا النُّضَالَ بعده . وعلى قولِ القاضي ، يجوزُ العَقْدُ قبلَ التفاضلِ . ولا يجوزُ أن يَتَّقَسِمُوا بالقرعة ؛ لأنَّها ربما وَقَعَتْ على الحُذَّاقِ^(٥١) في أحدِ الحزبينِ ، والكَوَادِنِ^(٥٢) في / الآخرِ ، فيبْطُلُ مَقْصودُ النُّضَالِ ، بل يكونُ لكلِّ حزبٍ رئيسٌ ، يختارُ^(٥٣) أحدهما واحدًا ، ثم يختارُ الآخرَ واحدًا كذلك ، حتى يَتَفَاضَلُوا جميعًا ، ولا يجوزُ أن يُجْعَلَ الخيارُ إلى أحدهما في الجميع ، ولا أن يختارَ جميعَ حزبه أولًا ؛ لأنه يختارُ الحُذَّاقَ كُلَّهُمْ في حزبه . ولا يجوزُ أن يجعلَ رئيسَ الحزبينِ واحدًا ؛ لأنه يَمِيلُ إلى حزبه ، فتلَحُّقُهُ التَّهْمَةُ . ولا يجوزُ أن يختارَ كلُّ واحدٍ من الرُّؤَسَاءِ أكثرَ من واحدٍ واحدٍ^(٥٤) ؛ لأنه أبعدُ من التَّساوَى . وإذا اختلفَا في المُبْتَدِئِ

١٦٣/١٠ و

(٤٦) في : باب التحريض على الرمي ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ۖ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب نسبة اليمن إلى إسماعيل ... ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ٤/٤٥ ، ٤٦ ، ١٧٩ ، ٢١٩ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا سبق إلا في خف أو حافر ... ، من كتاب السبق والرمي . السنن الكبرى ١٧/١٠ .

(٤٧) في الأصل : « يكونا » .

(٤٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٠٤ .

(٤٩) في ب ، م : « ليتفاضلوا » .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) في م : « الحذق » .

(٥٢) في م : « وعلى الكوادن » .

(٥٣) في ا ، ب ، م : « فيختار » .

(٥٤) سقط من : ا ، م .

بالخيار منهما^(٥٥) ، أقرع بينهما . ولو قال أحدهما : أنا أختارُ أولاً ، وأخرجُ السبق ، أو يُخرجه أصحابي . لم يجز ؛ لأنَّ السبق إنما يستحقُّ بالسبق ، لافي مُقابلة تفضل أحدهما بشيء .

فصل : وإذا أخرج أحد الزعيمين سبق من عنده ، فسبق حزبه ، لم يكن على حزبه شيء ؛ لأنه جعله على نفسه دونهم . وإن شرطه^(٥٦) عليهم ، فهو عليهم بالسوية ، ويكون للحزب^(٥٧) الآخر بالسوية ،^(٥٨) من أصاب منهم ومن لم يصب ، في أحد الوجهين ، كما أنه على الحزب الآخر بالسوية^(٥٩) . وفي الوجه الآخر ، يُقسم بينهم على قدر الإصابة . وليس لمن لم يصب منهم شيء ؛ لأنَّ استحقاقه بالإصابة ، فكان على قدرها ، واختص بمن وجدت منه ، بخلاف المسبوقين فإنه وجب عليهم ؛ لالتزامهم له ، وقد استؤوا في ذلك .

فصل : ومتى كان النضال بين حزبتين ، اشترط كون الرشق يُمكن قسمه بينهما بغير كسر ، ويتساوما^(٦٠) فيه ، فإن كانوا ثلاثة ، وجب أن يكون له ثلث ، وإن كانوا أربعة ، وجب أن يكون له ربع ، وكذلك ما زاد ؛ لأنه إذا لم يكن كذلك ، بقي سهم أو أكثر بينهم^(٦١) ، لا يُمكن الجماعة الاشتراك فيه .

فصل : وإذا كانوا حزبتين ، فدخل معهم رجل لا يعرفونه في أحد الحزبتين ، وكان يُحسن الرمي ، جاز ، وإن كان لا يُحسنه ، بطل العقد فيه ، وأخرج من الحزب الآخر من جعل بإزاره ؛ لأنَّ كل واحد يجعل في مُقابله آخر ، أو يختار أحد الزعيمين واحداً ، ويختار الآخر آخر في مُقابله . وهل ينطّل في الباقي ؟ على وجهين ، بناءً على تفريق الصفقة . فإن قلنا : لا ينطّل . فلكل حزب الخيار لتبعض^(٦٢) الصفقة في حقهم . وإن

(٥٥) لم يرد في الأصل .

(٥٦) في ب : « شرط » .

(٥٧) سقط من : ب .

(٥٨-٥٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٩) في م : « ويتساون » .

(٦٠) سقط من : م .

(٦١) في م : « لتبعض » .

بأن رَامِيًا ، لكنَّه قليلُ الإِصَابَةِ ، فقال حِزْبُهُ : ظَنَّنَاهُ كَثِيرَ الإِصَابَةِ ، أو لم نَعْلَمْ حالَهُ ، أو بأن كَثِيرَ الإِصَابَةِ . فقال الحِزْبُ الآخَرُ : ظَنَّنَاهُ قَلِيلَ الإِصَابَةِ . لم يُسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُمْ ، وكان كَمَنْ عَرَفُوهُ / ؛ لَأَنَّ شَرْطَ دُخُولِهِ ^(٦٢) فِي الْعَقْدِ أَنْ يَكُونَ ^(٦٢) مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ دُونَ الْحِذْقِ ، كما ١٦٣/١٠ ظ لو اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ كَاتِبٌ ، فَبَانَ حَازِقًا أَوْ نَاقِصًا فِيهَا ، لم يُؤَثَّرَ .

فصل : ولا يجوز أن يقولوا : نُقْرِعُ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فهو السَّابِقُ . ولا أن مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ، فالسَّبِقُ عليه . ولا أن يقولوا : نَرْمِي ، فَأَيْنَا أَصَابَ فالسَّبِقُ على الآخر ؛ لَأَنَّهُ عَوَضٌ فِي عَقْدٍ ، فلا يُسْتَحَقُّ بِالْقُرْعَةِ ولا بالإِصَابَةِ . وإن شَرَطُوا أَنْ يَكُونَ فُلَانٌ مُقَدَّمُ حِزْبٍ ، وفُلَانٌ مُقَدَّمُ الْآخَرِ ^(٦٣) ، ثم فُلَانٌ ثَانِيًا مِنَ الْحِزْبِ الْأَوَّلِ ، وفُلَانٌ ثَانِيًا مِنَ الْحِزْبِ الثَّانِي ، كان فَاسِدًا ؛ لَأَنَّ تَقْدِيمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحِزْبِ يَكُونُ إِلَى رَعِيمِهِ ، وليس لِلْحِزْبِ الْآخَرِ مُشَارَكَتَهُ فِي ذَلِكَ ، فإذا شَرَطُوهُ كان فَاسِدًا .

فصل : وإذا تناضَلَ اثْنَانِ ، وأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا السَّبِقَ ، فقال أَجَنِبِي : أنا شَرِيكَكَ فِي الْغَنِمِ وَالْغُرْمِ ، إِنْ نَضَلَّكَ فَنُصِفُ السَّبِقَ عَلَيَّ ، وَإِنْ نَضَلَّتْهُ فَنُصِفْهُ لِي . لم يَجُزْ . وكذلك لو كَانَ الْمُتَنَاضِلُونَ ثَلَاثَةً فِيهِمَا ^(٦٤) مُحَلَّلٌ ، فقال رَابِعٌ لِلْمُسْتَبَقَيْنِ : أنا شَرِيكَكُمَا فِي الْغَنِمِ وَالْغُرْمِ . كان باطِلًا ؛ لَأَنَّ الْغَنِمَ وَالْغُرْمَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمُتَنَاضِلِ ، فأما مَنْ لَا يَرْمِي ، فلا يَكُونُ لَهُ غَنَمٌ وَلَا غُرْمٌ . ولو شَرَطَا فِي النَّضَالِ أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ الْمُسْتَبِقُ كان عليه السَّبِقُ ، لم يَجُزْ ؛ لَأَنَّ السَّبِقَ عَلَى النَّضَالِ ، وهذا الشَّرْطُ يَخَالِفُ مُقْتَضَى النَّضَالِ ، فكان فَاسِدًا .

فصل : ولو فَضَلَ أَحَدُ الْمُتَنَاضِلَيْنِ صَاحِبَهُ ، فقال الْمَفْضُولُ : اطْرَحْ فَضْلَكَ ، وَأَعْطِيكَ دِينَارًا . لم يَجُزْ ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ الْحِذْقِ ، وذلك يَمْنَعُ مِنْهُ . وَإِنْ فَسَخَا الْعَقْدَ ، وَعَقَدَا عَقْدًا آخَرَ ، جَازَ . وَإِنْ لم يَفْسَخَاهُ ، وَلَكِنْ رَمَيَا تَمَامَ الرُّشْقِ ، فَتَمَّتْ الإِصَابَةُ لَهُ مَعَ مَا أَسْقَطَهُ ، اسْتَحَقَّ السَّبِقَ ، وَرَدَّ الدِّينَارَ إِنْ كان أَخَذَهُ .

فصل : إذا كان شَرْطُهُمَا حَوَاصِلَ ، وهى الإِصَابَةُ الْمُطْلَقَةُ ، اعْتَدَّ بِهَا كَيْفَمَا

(٦٢-٦٢) في م : « أَنْ يَكُونَ فِي الْعَقْدِ » .

(٦٣) سقط من : ب .

(٦٤) في م : « فِيهِمْ » . وما هنا معناه مع الاثنين محلل .

وَجَدَتْ ، بِشَرْطِ أَنْ يُصِيبَ بِنَصْلِ السَّهْمِ ، فَإِنْ أَصَابَ بَعْرُضِهِ ، أَوْ بْفُوقِهِ ، نَحْوُ أَنْ يَنْقَلِبَ السَّهْمُ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرَضِ ، فَيُصِيبُ فُوقَهُ الْعَرَضَ ، لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ سَيِّئِ الْخَطَأِ . وَإِنْ انْقَطَعَ السَّهْمُ قِطْعَتَيْنِ ، فَأَصَابَتْ الْقِطْعَةُ الْأُخْرَى ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ . فَإِنْ كَانَ الْعَرَضُ جِلْدًا خِيطَ عَلَيْهِ شَنْبَرٌ كَشَنْبَرِ / الْمُنْخَلِ ، وَجَعَلَا لَهُ عُرَى وَخُيُوطًا تُعَلَّقُ بِهِ فِي الْعُرَى ، فَأَصَابَ الشَنْبَرُ أَوِ الْعُرَى ، نَظَرْتُ فِي شَرْطِهِمَا ^(٦٥) ؛ فَإِنْ شَرِطَ إصَابَةَ الْعَرَضِ ، اعْتَدَّهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَضِ ، فَأَمَّا الْمَعَالِيقُ ، وَهِيَ الْخُيُوطُ ، فَلَا يُعْتَدُّ لَهُ بِإِصَابَتِهَا عَلَى كِلَا الشَّرْطَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْجِلْدَةِ ، وَلَا مِنَ الْعَرَضِ ، فَأَشْبَهَ إصَابَةَ الْهَدَفِ .

و ١٦٤/١٠

فصل : وَإِنْ أَطَارَتِ الرِّيحُ الْعَرَضَ ، فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي مَوْضِعِهِ ، فَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاصِلَ ، اخْتُسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِعِلْمِنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَرَضُ فِي مَوْضِعِهِ أَصَابَهُ . وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاصِقَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَنْظَرُ ؛ فَإِنْ كَانَ ^(٦٦) صَلَابَةُ الْهَدَفِ كَصَلَابَةِ الْعَرَضِ ، فَثَبَّتَ فِي الْهَدَفِ ، اخْتُسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مَكَانَهُ لَثَبَتْ فِيهِ ، كَثُوبَتُهُ فِي الْهَدَفِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مَعَ التَّسَاوِي ، لَمْ يُحْتَسَبْ . وَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ أَصْلَبَ فَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ ، أَوْ كَانَ رِخْوًا ، لَمْ يُحْتَسَبِ السَّهْمُ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ هَلْ كَانَ يَثْبُتُ فِي الْعَرَضِ لَوْ بَقِيَ مَكَانَهُ أَوْ لَا ؟ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاصِقَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ بِالسَّهْمِ الَّذِي وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي هَلْ يَثْبُتُ فِي الْعَرَضِ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا أَوْ لَا ؟ وَإِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْعَرَضِ ، اخْتُسِبَ بِهِ عَلَى رَأْيِهِ ؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الْعَرَضِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَارَ إِلَيْهِ ، حُسِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اتَّفَقًا عَلَى رَأْيِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَارَ إِلَيْهِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَلْقَتِ الرِّيحُ الْعَرَضَ ^(٦٧) عَلَى وَجْهِهِ .

فصل : وَإِذَا رَمَى فَأَخْطَأَ الْعَارِضَ ؛ مِنْ كَسْرِ قَوْسٍ ، أَوْ قَطْعِ وَتَرٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ اعْتَزَّضَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ رِيحٍ شَدِيدَةٍ تَرُدُّ السَّهْمَ عَرَضًا ، لَمْ يُحْتَسَبْ ^(٦٨) عَلَيْهِ بِذَلِكَ السَّهْمِ ؛ لِأَنَّ

(٦٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : « شَرْطُهَا » .

(٦٦) فِي م : « كَانَتْ » .

(٦٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٦٨) فِي م : « بِحَسَبِ » .

خَطَاةٌ لِلْعَارِضِ ، لَا لِسُوءِ رَمِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ أَصَابَ ، لَمْ يُحْتَسَبْ ^(٦٩) لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْتَسَبْ عَلَيْهِ لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ^(٦٩) ، وَلَآنَ الرِّيحَ الشَّدِيدَةَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَصْرِفَ الرَّمْيَ الشَّدِيدَ فِيخْطِي ، يَجُوزُ أَنْ تَصْرِفَ السَّهْمَ الْمُخْطِئُ عَنْ خَطِّهِ فَيَقَعَ مُصِيبًا ، فَتَكُونَ إصَابَتُهُ بِالرِّيحِ ، لَا بِحَذْقِ رَمِيهِ . فَأَمَّا إِنْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي حَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرَضِ ، فَمَرَقَهُ ، وَأَصَابَ الْغَرَضَ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إصَابَتُهُ لِسَدَادِ رَمِيهِ ، وَمُرُوقَهُ لِقُوَّتِهِ ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَتِ الرِّيحُ لَيِّنَةً خَفِيفَةً ، لَا تَرْدُ / السَّهْمَ عَادَةً ، لَمْ يُمْنَعْ ؛ لِأَنَّ الْجَوَّ لَا يَخْلُو مِنْ رِيحٍ ، وَلَآنَ الرِّيحُ اللَّيِّنَةُ لَا تُؤَثِّرُ إِلَّا فِي الرَّمْيِ الرَّخْوِ الَّذِي لَا يُنْتَفَعُ بِهِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَوَاسِقُ ، وَالْخَاسِقُ : مَا ثَقَبَ الْغَرَضَ ، وَثَبَّتَ فِيهِ . فَمَتَى أَصَابَ الْغَرَضَ بِنَصْلِهِ ، وَثَبَّتَ فِيهِ ، حُسِبَ لَهُ ، وَإِنْ خَدَشَهُ وَلَمْ يَثْقُبْهُ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ، وَحُسِبَ ^(٧٠) عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَرَقَ مِنْهُ ، اِحْتَسِبَ لَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِقُوَّةِ رَمِيهِ ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْخَاسِقِ ، وَإِنْ خَرَقَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَثْقُبَهُ ، وَيَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُحْتَسَبُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ثَقَبَ ثَقْبًا يَصْلُحُ لِلْحَسَنِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَثْبُتِ السَّهْمُ لِسَبَبٍ آخَرَ ، مِنْ سَعَةِ الثَّقْبِ أَوْ غَيْرِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُحْتَسَبُ لَهُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُمَا الْخَوَاسِقُ ، وَالْخَاسِقُ مَا ثَبَّتَ ، وَثُبُوتُهُ يَكُونُ لِحَذْقِ ^(٧١) الرَّامِي ، وَقَصْدِهِ بِرَمِيهِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُ السَّهْمِ مِنَ الثَّبُوتِ لِمُصَادَفَتِهِ مَا يَمْنَعُ الثَّبُوتَ ؛ مِنْ حَصَاةٍ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ عَظِيمٍ ، أَوْ أَرْضٍ غَلِيظَةٍ ، ففِيهِ الْوَجْهَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ، لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَارِضَ مَنَعَهُ مِنَ الثَّبُوتِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ مَنَعَهُ عَارِضٌ مِنَ الْإِصَابَةِ . وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَارِضِ ، نَظَرْتَ ، فَإِنْ عَلِمَ مَوْضِعُ الثَّقْبِ بَاتِّفَاقِهِمَا ، أَوْ بَيِّنَةٍ ، نَظَرْتُ فِي الْمَوْضِعِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكِرِّ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعِي ، وَلَا يَمِينُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَشْهَدُ بِصِدْقِ مَا ادَّعَاهُ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَوْضِعَ الثَّقْبِ ، إِلَّا أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ خَرَقَ الْغَرَضَ ، وَلَمْ يَكُنْ وَرَاءَهُ شَيْءٌ يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكِرِّ بغيرِ يَمِينٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ . وَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ مَا يَمْنَعُ ،

(٦٩-٦٩) فِي م : « عَلَيْهِ لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْتَسَبْ » .

(٧٠) فِي م زِيَادَةٌ : « بِهِ » .

(٧١) فِي ب ، م : « بِحَذْقِ » .

وَادَّعَى الْمُصَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ السَّهْمُ فِي مَوْضِعٍ وَرَاءَهُ مَا يَمْنَعُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِصَابَةِ مَعَ احْتِمَالٍ مَا يَقُولُهُ الْمَصِيبُ . وَإِنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ خَرَقَ أَيْضًا ،
فَالْقَوْلُ أَيْضًا قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَإِنْ شَرَطًا خَاسِقًا ، فَوَقَعَ السَّهْمُ فِي ثَقْبٍ فِي الْغَرَضِ ، أَوْ مَوْضِعٍ بَالٍ ، فَتَقَبَّه
وَتَبَّتْ فِي الْهَدَفِ مُعَلَّقًا فِي الْغَرَضِ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ صُلْبًا ^(٧٢) كَصَلَابَةٍ
الْغَرَضِ ، فَتَبَّتْ فِيهِ ، حُسِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَتَبَّتْ فِيهِ ، وَإِنْ
كَانَ الْهَدَفُ ثَرَابًا أَهْيَلْ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ هَلْ كَانَ يَثْبُتُ فِي الْغَرَضِ / لَوْ
أَصَابَ مَوْضِعًا مِنْهُ قَوِيًّا أَوْ لَا . وَإِنْ صَادَفَ السَّهْمُ فِي ثَقْبٍ فِي الْغَرَضِ قَدْ تَبَّتْ فِي الْهَدَفِ مَعَ
قِطْعَةٍ مِنَ الْغَرَضِ ، فَقَالَ الرَّامِي : خَسَقْتُ ، وَهَذِهِ الْجِلْدَةُ قَطَعَهَا سَهْمِي لِشِدَّةِ الرَّمِيَةِ .
فَأَنْكَرَ صَاحِبُهُ ، وَقَالَ : بَلْ هِيَ كَانَتْ مَقْطُوعَةً . فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ كَانَ صَحِيحًا ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّامِي ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا ؛ إِنْ كَانَ الْهَدَفُ رِخْوًا لَمْ
يُعْتَدَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا صُلْبًا ، اعْتُدَّ بِهِ . وَإِنْ وَقَعَ سَهْمُهُ فِي سَهْمٍ ثَابِتٍ ^(٧٣) فِي الْغَرَضِ ^(٧٣) ،
اعْتُدَّ لَهُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ شَرْطُهُمَا خَاسِقٌ ، لَمْ يُحْتَسَبْ لَهُ ^(٧٤) وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ
لَوْ لَا فَوْقَ السَّهْمِ الثَّابِتِ لَخَسَقَ . وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ ، ثُمَّ سَبَحَ عَنْهُ ، فَخَسَقَ ، اخْتَسِبَ
لَهُ بِهِ .

فصل : إِذَا قَالَ رَجُلٌ لآخر : ازِمْ هَذَا السَّهْمَ ، فَإِنْ أَصَبْتَ بِهِ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . صَحَّ ،
وَكَانَ جَعَالَةً ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ مَالًا ^(٧٥) فِي فِعْلٍ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا نِضَالًا ؛ لِأَنَّ
النِّضَالَ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ عَلَى أَنْ يَرْمُوا جَمِيعًا ، وَيَكُونُ الْجُعْلُ لِبَعْضِهِمْ إِذَا كَانَ
سَابِقًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَصَبْتَ بِهِ فَلَكَ دِرْهَمٌ ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ

(٧٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « صُلْبًا » .

(٧٣-٧٣) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(٧٤) فِي م زِيَادَةٌ : « بِهِ » .

(٧٥) فِي م زِيَادَةٌ : « لَهُ » .

قِمَارٌ^(٧٦) . وإن قال : أَرَمَ عَشْرَةَ أَسْهُمٍ ، فَإِنْ كَانَ صَوَابُكَ أَكْثَرَ مِنْ خَطْئِكَ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْجُعْلَ فِي مُقَابَلَةِ الْإِصَابَةِ الْمَعْلُومَةِ ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعَشْرِ أَقْلُهُ سِتَّةٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَجْهُولًا^(٧٧) ؛ لِأَنَّهُ بِالْأَقْلِ يَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ صَوَابُكَ أَكْثَرَ ، فَلَكَ بِكُلِّ سَهْمٍ أَصَبْتَ بِهِ^(٧٨) دِرْهَمٌ .^(٧٩) صَحَّ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : أَرَمَ عَشْرَةَ ، وَلَكَ بِكُلِّ سَهْمٍ أَصَبْتَ بِهِ مِنْهَا دِرْهَمٌ^(٨٠) . أَوْ قَالَ : فَلَكَ بِكُلِّ سَهْمٍ زَائِدٌ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْمُصِيبَاتِ دِرْهَمٌ . لِأَنَّ الْجُعْلَ مَعْلُومٌ بِتَقْدِيرِهِ بِالْإِصَابَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ : اسْتَقِ لِي مِنْ هَذَا الْبَيْتِ ، وَلَكَ بِكُلِّ ذَلْوِ ثَمَرَةٍ . أَوْ قَالَ : مَنْ رَدَّ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِي ، فَلَهُ بِكُلِّ عَبْدٍ دِرْهَمٌ . وَإِنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ خَطْؤُكَ أَكْثَرَ ، فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . أَوْ نَحْوَ هَذَا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ قِمَارٌ . وَإِنْ قَالَ : أَرَمَ عَشْرَةَ ، فَإِنْ أَخْطَأْتُهَا فَعَلَيْكَ دِرْهَمٌ . أَوْ نَحْوَ هَذَا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْجُعْلَ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ الْمُقَابِلِ^(٨١) عَمَلٌ يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا . وَلَوْ قَالَ الرَّامِي لِأَجْنَبِيٍّ : إِنْ أَخْطَأْتُ ، فَلَكَ دِرْهَمٌ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِذَلِكَ .

فصل : وَإِذَا عَقَّدَا^(٨٢) النَّضَالَ ، وَلَمْ يَذْكُرَا قَوْسًا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ يَصِحُّ ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْقَوْسِ ، إِمَّا الْعَرَبِيَّةَ وَإِمَّا الْعَجَمِيَّةَ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يَصِحُّ حَتَّى يَذْكُرَا نَوْعَ الْقَوْسِ الَّذِي يَرْمِيَانِ عَلَيْهِ فِي الْإِتْدَاءِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ رِمَا أَفْضَى إِلَى الْإِخْتِلَافِ ، وَقَدْ أُمِكِنَ التَّحَرُّزُ عَنْهُ بِالتَّعْيِينِ / لِلنَّوْعِ ، فَيَجِبُ ذَلِكَ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُمَا يَرْمِيَانِ بِالنُّشَابِ ١٠/١٦٥ ظ
فِي الْإِتْدَاءِ ، صَحَّ ، وَيَنْصَرِفُ إِلَى الرَّمْيِ^(٨٣) بِالْقَوْسِ الْأَعْجَمِيَّةِ ؛ لِأَنَّ سِهَامَهَا هُوَ الْمُسَمَّى بِالنُّشَابِ ، وَسِهَامُ الْعَرَبِيَّةِ يُسَمَّى نَبْلًا . فَإِنْ عَيَّنَ نَوْعًا مِنَ الْقِسِيِّ ، لَمْ يَجُزِ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ أَحَدُ الْقَوْسِ بِالرَّمْيِ بِأَحَدِ النَّوْعَيْنِ دُونَ الْآخَرِ .

(٧٦) فِي ب : « يَكُونُ قِمَارًا » .

(٧٧) فِي م : « بِمَجْهُولٍ » .

(٧٨) فِي ب زِيَادَةٌ : « مِنْهَا » .

(٧٩-٧٩) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(٨٠) فِي الْأَصْلِ ، أ : « الْقَابِلُ » .

(٨١) فِي ب ، م : « عَقْدٌ » .

(٨٢) فِي م : « الرَّامِي » .

وإن عَيْنًا قَوْسًا بَعَيْنُهَا ، لم تَتَّعَيْنْ ؛ لَأَنَّهَا قَدْ تَنَكَّسِرُ ، ويحتاجُ إلى إِبْدَالِهَا ؛ لِأَنَّ الْحِذْقَ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَيْنِ الْقَوْسِ ، بخلافِ النَّوعِ . وإن تَنَاضَلَا عَلَى أَنْ يَرْمِيَ أَحَدُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَالْآخَرُ بِالْفَارِسِيَّةِ ، أو أَحَدُهُمَا بِقَوْسِ الزُّبُورِ ، وَالْآخَرُ بِقَوْسِ الْجَرْخِ ^(٨٣) ، أو قَوْسِ الْحُسْبَانِ ، وهو قَوْسٌ سِهَامُهُ قِصَارٌ ، يُجْعَلُ فِي مَجْرَى مِثْلِ الْقَصْبَةِ ، ثُمَّ يُرْمَى بِهَا ، ففِيهِ ^(٨٤) وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ . وهو قولُ الْقَاضِي ، ومذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا نَوْعَانِ جِنْسٍ ، فَصَحَّتِ الْمُسَابَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا ، كَالخِيلِ وَالْإِبِلِ . ^(٨٥) والثَّانِي ، لَا تَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْإِصَابَةِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمُسَابَقَةِ بَيْنَ جِنْسَيْنِ . وكذلك الْحُكْمُ فِي الْمُسَابَقَةِ بَيْنَ نَوْعَيْ الْخِيلِ وَالْإِبِلِ ^(٨٥) .

فصل : وظاهرُ كلامِ أحمدَ إِبَاحَةَ الرَّمْيِ بِالْقَوْسِ الْفَارِسِيَّةِ . وَنَصَّ عَلَى جَوَازِ الْمُسَابَقَةِ بِهَا . وقال أبو بكر بنُ [أُمَي] ^(٨٦) جَعْفَرُ : يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ ^(٨٧) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ رَأَى مَعَ رَجُلٍ قَوْسًا فَارِسِيَّةً ، فَقَالَ : « أَلْقِهَا ، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْقِسِيِّ الْعَرَبِيَّةِ ، وَبِرِمَاحِ الْقَنَا ، فَبِهَا يُؤَيَّدُ اللَّهُ الدِّينَ ، وَبِهَا يُمَكِّنُ اللَّهُ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ » . رواه الْأَثَرُمُ ^(٨٨) . ولَنَا ، انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الرَّمْيِ بِهَا ، وَإِبَاحَةُ حَمْلِهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَازٍ فِي أَكْثَرِ الْأَعْصَارِ ، وَهِيَ الَّتِي يَخْصُلُ الْجِهَادُ بِهَا فِي عَصْرِنَا وَأَكْثَرِ الْأَعْصَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَأَمَّا الْخَبَرُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَعْنُهَا لِأَنَّ حَمَلَتَهَا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ الْعَجْمُ ، وَلَمْ يَكُونُوا أَسْلَمُوا بَعْدُ ، وَمَنَعَ الْعَرَبَ مِنْ حَمْلِهَا لَعْدِمِ مَعْرِفَتِهِمْ بِهَا ، وَلِهَذَا أَمَرَ بِرِمَاحِ الْقَنَا ، وَلَوْ حَمَلَ إِنْسَانٌ رُمَحًا غَيْرَهَا لَمْ يَكُنْ مَذْمُومًا . وَحَكَى أَحْمَدُ ، أَنَّ قَوْمًا اسْتَدَلُّوا عَلَى الْقِسِيِّ الْفَارِسِيَّةِ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

(٨٣) فِي الْأَلْفَاظِ الْفَارِسِيَّةِ الْمَعْرُوبَةِ ٣٩ : الْجُرُوحُ : مِنْ أَدَوَاتِ الْحَرْبِ ، تَرْمِي عَنْهَا السَّهَامُ وَالْحِجَارَةُ ، مُشْتَقَّةٌ مِنْ جَرَخَ (بِالْجِمِّ الْمَنْقُوطَةِ بِثَلَاثٍ) ، وَمَعْنَاهَا الْفُلُكُ ، وَتَطْلُقُ عَلَى جَمِيعِ الْأَلَاتِ الَّتِي تَدُورُ .

(٨٤) فِي ب ، م : « فَبِهَا » .

(٨٥-٨٥) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(٨٦) تَكْمِلَةُ يَصِحُّ بِهَا السِّيَاقُ . وَهُوَ : أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمَيٍّ جَعْفَرُ الْمَصْرِيُّ الْفَقِيهَ ، ثِقَةٌ ، صَدُوقٌ ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٥/٧ ، ٦ .

(٨٧) فِي الْأَصْلِ : « يَرُومِي » .

(٨٨) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي السَّلَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٩٣٩/٢ .

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ^(٨٩) . يَعْنِي أَنَّ هَذَا مِمَّا اسْتَطَاعَهُ مِنَ الْقُوَّةِ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْآيَةِ .

١٧٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَجُوزُ إِذَا أُرْسِلَ الْفَرَسَانُ أَنْ يَجْنُبَ أَحَدُهُمَا إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا ، يُحَرِّضُهُ عَلَى الْعَدُوِّ ، ^(١) وَلَا يَصِيحُ بِهِ وَقْتُ ^(٢) سَبَاقِهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا جَنْبَ وَلَا جَلْبَ » .)

/ معنى الْجَنْبِ ، أَنْ يَجْنُبَ الْمُسَابِقُ إِلَى فَرَسِهِ فَرَسًا لَا رَاكِبَ عَلَيْهِ ، يُحَرِّضُ الَّتِي ^(٣) ١٠/١٦٦ و
تَحْتَهُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيُحِثُّهُ عَلَيْهِ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَعْنَاهُ أَنْ يَجْنُبَ
فَرَسًا يَتَحَوَّلُ عِنْدَ الْغَايَةِ عَلَيْهِ ؛ لِكَوْنِهَا أَقْلُ كَلَالًا وَإِعْيَاءً . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَذَا قِيلَ ، وَلَا
أَحْسَبُ هَذَا يَصِيحُ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ الَّتِي يُسَابِقُ بِهَا ^(٤) لَا بُدَّ مِنْ تَغْيِينِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي
يَتَحَوَّلُ عَنْهَا ، فَمَا حَصَلَ السَّبْقُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي يَتَحَوَّلُ إِلَيْهَا ، فَمَا حَصَلَتْ
الْمُسَابَقَةُ بِهَا فِي جَمِيعِ الْحَلَبَةِ ، وَمِنْ شَرْطِ السَّبَاقِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ ^(٥) هَذَا مَتَى اخْتِاجَ إِلَى
التَّحَوُّلِ وَالِاشْتِغَالِ بِهِ ، فَرِمَا سُبِقَ بِاشْتِغَالِهِ ، لَا بِسُرْعَةِ ^(٦) غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ عَدُوِّ
الْفَرَسِ فِي الْحَلَبَةِ كُلِّهَا ، فَمَتَى كَانَ إِنَّمَا يَرَكُبُهُ فِي آخِرِ الْحَلَبَةِ ، فَمَا حَصَلَ الْمَقْصُودُ . وَأَمَّا
الْجَلْبُ ، فَهُوَ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ فَرَسَهُ ، يَرْكُضُ خَلْفَهُ ، وَيَجْلِبُ عَلَيْهِ ، وَيَصِيحُ وَرَاءَهُ ،
يَسْتَحِثُّهُ بِذَلِكَ عَلَى الْعَدُوِّ . هَكَذَا فَسَّرَهُ مَالِكٌ ^(٧) . وَقَالَ قَتَادَةُ : الْجَلْبُ وَالْجَنْبُ فِي
الرَّهَانِ ^(٨) . وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ كَقَوْلِ مَالِكٍ . وَحُكِيَ عَنْهُ ، أَنَّ مَعْنَى الْجَلْبِ أَنْ يَحْشُرَ

(٨٩) سورة الأنفال ٦٠ .

(١-١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا يَصْحُ بِهِ فِي وَقْتِ » . وَفِي ١ : « وَلَا يَصِيحُ فِي وَقْتِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « الَّذِي » .

(٣) فِي م : « عَلَيْهَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٥) فِي م : « سُرْعَةً » .

(٦) ذَكَرَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّهَانِ عَلَى الْخَيْلِ وَمَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ ، مِنْ كِتَابِ الرَّمْيِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى

١٠/٢١ ، ٢٢ .

السَّاعِي أَهْلَ الْمَاشِيَةِ لِيَصُدَّقَهُمْ ، قَالَ : فَلَا يَفْعَلُ ، لِيَأْتِيَهُمْ عَلَى مِيَاهِهِمْ فَيَصُدَّقَهُمْ ^(٧) .
والتفسير الأول هو الصحيح ؛ لما رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :
« لَا جَلَبَ ، وَلَا جَنْبَ فِي الرَّهَانِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٨) . وَفِي حَدِيثٍ عَلَى فِي السَّبَاقِ فِي ^(٩)
آخِرِهِ : « وَلَا جَلَبَ ، وَلَا جَنْبَ ، وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ » ^(١٠) . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرَّهَانِ ، فَلَيْسَ مِنَّا » ^(١١) .

(٧) انظر : غريب الحديث ١٢٧/٣ ، ١٢٨ .

(٨) في : باب في الجلب على الخيل في السباق ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢٩/٢ .

(٩) في م : « وفي » .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٤٣/١٠ . ويضاف إليه : والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار ، من أبواب

النكاح . عارضة الأحوذى ٥١/٥ ، ٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٩/٤ . كما أخرجه الإمام أحمد عن أنس ،

في : المسند ١٦٢/٣ ، ١٩٧ .

(١١) لم نجده فيما بين أيدينا .